الفصل السابع

السياسة الأميريكية نحو تسليح الجيش المصرى
يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥

أولا : الاتصالات الأولى بين رجال الثورة والسفارة والخارجية الأميريكية لطلب السلاح .

ثانيا : الموقف داخل أجهزة الإدارة الأميريكية من طلب مصر تزويدها بالسلاح .

ثالثا : موقف الإدارة الأميريكية الجديدة فى رئاسة دوايت ايزنهاور منذ ١٩٥٣ .

رابعا : الموقف الأميريكى بعد توقيع الإتفاقية المصرية البريطانية لقاعدة قناة السويس بالأحرف الأولى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ .

خامسا : تحليل دوافع وآثار الموقف الأميريكى نحو طلب مصر تزويدها بالسلاح فى أعقاب توقيع إتفاق قاعدة قناة السويس ١٩٥٤ .

السياسة الأميريكية نحو تسليح الجيش المصرى

يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥

مما لاشك فيه أن اتجاه الولايات المتحدة الأميريكية لتسليح الجيش المصرى يمثل عنصرا من أهم العناصر المكونة للموقف الأميريكى والسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ، إذ يعكس مدى استجابة الحكومة الأميريكية ومدى استعدادها لتلبية حاجات مصر من الأسلحة ، كما يعكس العوامل المختلفة المؤثرة فى موقف هذه السياسة نحو مصر من حيث تقديرها للشروط الواجب توافرها فى مصر داخليا وخارجيا حتى تستجيب لمطالبها للتزود بالأسلحة ، ولاشك أيضا أنه فى صدارة هذه الإشتراطات التى كانت السياسة الخارجية الأميريكية تتوخاها هى اتجاه السياسة الخارجية لمصر ، هل تدخل مصر فى إطار سياسة التحالفات العسكرية التى دعت إليها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية فى الشرق الأوسط وإلى أى حد تتجاوب مصر مع الدعوة لإقامة نظام دفاعى اقليمى فى الشرق الأوسط عرف باسم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، والإرتباط الوثيق بين هذه النظرة ـ أى إقامة نظام دفاعى اقليمى فى الشرق الأوسط ـ وتسوية النزاع المصرى الإنجليزى حول مستقبل قاعدة قناة السويس .

ولقد ظل اتجاه ونوايا الولايات المتحدة الأميريكية إزاء تسليح الجيش المصرى وثيق الإرتباط بموقف مصر من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ككل فى إطار تسوية النزاع المصرى الإنجليزى . ولقد كان فصل السياسة الخارجية الأميريكية وتسليح الجيش المصرى من الفصول الحافلة بالأتصالات المصرية الأميريكية وبالمفاوضات الأميريكية البريطانية، وبالتقديرات الإستراتيجية التى تقوم بها مختلف أجهزة الإدارة الأميريكية من خارجية ودفاع وأمن متبادل وهيئة الأركان المشتركة للتوصل إلى قرار حول تسليح الجيش المصرى . لقد حفل هذا الفصل بالوعود والأمانى التى ظلت معلقة حتى بعد تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى أكتوبر ١٩٥٤ وانتهى الأمر فى النهاية إلى تحول مصر بحثا عن مصادر السلاح للدفاع عن حدودها وحماية استقلالها الوطنى .

يعود اتجاه مصر لطلب السلاح من مصادر أميريكية إلى مطلع عام ١٩٤٧ حين طلب النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى معونة عسكرية من الولايات المتحدة لتحديث القوات الجوية المصرية [١] ، على أن السنة

---

(1) Chronolgy. **Middle East Journal**, Jan. 11, 1948 p. 62.

التالية شهدت حرب فلسطين وحظر الأسلحة والفشل فى الحصول على أسلحة من الغرب [١] . وإن ظلت الاتصالات مستمرة بين الخارجية المصرية والخارجية الأميريكية عن طريق الملحق العسكرى المصرى فى السفارة المصرية فى واشنطن والقائم بأعمال نائب مدير إدارة الشرق الأدنى لحثه على تلبية طلبات مصر لتقديم معونة عسكرية وطلب إيفاد بعثة من وزارة الدفاع الأميريكية إلى مصر وعدم تأخير الإستجابة حتى لا يؤثر سلبا على موقف مصر من برنامج الأمن المتبادل ، ولكن الخارجية كانت تشترط أولا معرفة الوضع القائم للقوات المسلحة المصرية وخططها المستقبلية وثانيا تحديد موقف مصر من خطط الأمن المتبادل التى تمثل خطوة ضخمة يجب أن تقدرها دول الشرق الأدنى [٢] .

فالطلب المصرى لمعونة عسكرية أميريكية أحاطته أولا ظروف حظر السلاح، وثانيا مدى استجابة مصر لبرامج الأمن المتبادل وتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط، وثالثا تأزم العلاقات المصرية البريطانية بسبب مطالب مصر للجلاء عن قاعدة القناة وتدخل البريطانيين لدى الولايات المتحدة لمنع الأستجابة لمطالب مصر للتسليح . وبشكل عام لم يتسن التوصل إلى اتفاق بين مصر والولايات المتحدة حول تزويد مصر ببعض الأسلحة للحفاظ على النظام والأمن الداخلى إلا بعد أحداث حريق القاهرة وذلك حين قبلت الولايات المتحدة فى مايو ١٩٥٢ تزويد مصر ببعض المعدات والعتاد لوحدات الشرطة على أساس سداد القيمة وذلك لأغراض الأمن الداخلى فى مصر[٣] .

أولا : الاتصالات الأولى بين رجال الثورة والسفارة والخارجية الأميريكية لطلب السلاح :

ومنذ قيام الثورة لم يضع النظام الجديد وقتا فى طلب معونة عسكرية أميريكية أو من مصادر غربية أخرى. فبعد أسبوعين فقط من الحركة صرح نجيب فى أول مقابلة صحفية له: «إن مصر تريد الحصول على أسلحة أميريكية وترحب بمثل هذه المعونة من بريطانيا أو من أى دولة أخرى فى أوروبا الغربية» ، وقال نجيب: «إن مصر لابد وأن تحصل على الأسلحة ومعدات حربية حديثة، ولا أستطيع القول من سيزودنا بالسلاح إذا رفضت أميريكا والديمقراطيات الغربية تقديم المعونة» . وأعرب نجيب عن الثقة فى تدريب الضباط المصريين فى الولايات المتحدة وحصول الجيش المصرى على معدات أميريكية [٤] . وكان رد فعل الولايات المتحدة التى استشعرت من تصريحات محمد نجيب تقبلا لفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أنها ترحب بهذا الطلب فى شكل رسمى [٥] .

---

(١) أعلنت وزارة الخارجية الأميريكية فى ٥ ديسمبر ١٩٤٧ وقف الترخيص لشحنات الأسلحة إلى الدول العربية ـ انظر
U.S. Dept. of state Bulletin XVII, Dec. 14, 1947, P. 1, 97.

(٢) مقابلة العقيد عبد الحميد غالب الملحق العسكرى المصرى بالسفارة المصرية فى واشنطن مع مستر «ستابلر» Stabler القائم بأعمال نائب مدير الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ـ انظر
Secret, Dept. of state, memo of conversation, august 8, 1951, Sub. Egyptian request for Arms Assistance, 774, 56/8-851.

3 - U.S. Treaties & other International agreements, Washington, Gov. printing office 1956 VII part I p. 841.
وانظر الفصل الخاص بالموقف الأميريكى تجاه التطورات الداخلية في مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

4 - New York Times, August of, 1952 P.1

5 - Ibid, August 9, 1952 p.1

وسرعان ما بدأت المفاوضات بين الولايات المتحدة ومصر حول موضوع طلب الأسلحة . ويروى عبد الناصر أن الموضوع طرحه بعد ثلاثة أشهر من الثورة حين أجرى مباحثات مع وكيل وزارة الدفاع الأميريكية وأنه تلقى تأكيدا بان الولايات المتحدة يسعدها تسليح مصر (١) .

والواقع انه عقب قيام ثورة يوليو مباشرة وبأقل من ثلاث شهور كانت حكومة مصر قد تقدمت بطلب معونة عسكرية دفاعية من الولايات المتحدة ،وأبدت استعدادها لتقديم تأكيدات شفوية أو كتابية حول مساهمة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مما دفع الولايات المتحدة إلى ايفاد أحد مسؤولى الخارجية الأميريكية وهو «ويلز ستابلر» Wells Stabler إلى القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ حيث طلب من السفير كافرى إعداد دراسة عن احتياجات القوات المسلحة المصرية من المعدات فى ضوء اشتراكها فى الدفاع عن الشرق الأوسط.

وقد تمخض عن هذه الدراسة التقرير الشامل الذى اعده جرين لى «Green Lee» الملحق العسكرى الأميريكى بالاشتراك مع الملحقين الجوى والبحرى الأميريكيين فى القاهرة ليضع الإطار العام لعدد القوات المسلحة المصرية والمهام التى ستناط بها فى ظل اشتراك مصر فى منظمة «الميدو» «M. E. D. O» والشروط التى تقبلها مصر.

وكانت تقديرات احتياجات القوات المسلحة المصرية تتوقف على نوع المهام التى ستقوم بها مصر فى الدفاع ليس فقط عن مصر فحسب باستثناء منطقة القناة التى يتولاها البريطانيون بل فى الدفاع عن نفسها مع جزء من منطقة القناة أم الدفاع عن نفسها بالإضافة إلى منطقة القناة بالكامل، ومرد هذه التقديرات إلى أن السياسة الخارجية الأميريكية تجاه الاستجابة لاحتياجات القوات المصرية لا تتعامل مع مصر وحدها بل مع المنطقة ككل (٢) .

ولم تكن هذه التقديرات الأولية التى حدد لها الملحق البحرى الأميريكى خطوطها العريضة فى الرابع من أكتوبر ١٩٥٢ بكافية لإعداد تقديرات أشمل وأوفى حول طلب الحكومة المصرية لمعدات عسكرية، وكان لابد من عقد اجتماع مشترك بين الضباط المصريين والملحقين العسكريين بالسفارة الأميريكية فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٢ حيث قدم ممثلو القوات المسلحة المصرية مشروعات القوائم الخاصة بالاحتياجات المطلوبة للبرامج المقترح من المعونة العسكرية (٣) .

---

1 - Interview with prime ministers of Egypt & Israel, U.S. news & world Report XC nov. 4, 1955 p. 49.

وانظر رواية هيكل عن اتصالات عبد الناصر بالسفارة الأميريكية حول طلب الأسلحة ومباحثات عبد الناصر مع وليام فوستر William C. Foster نائب وزير الدفاع الأميريكى أثناء زيارته للقاهرة فى ٥ نوفمبر ودعى لمقابلة عبد الناصر بالسفارة الأميريكية بالقاهرة حيث اقترح إيفاد بعثة مصرية للولايات المتحدة لإجراء مباحثات حول شحنات الأسلحة ، (بعثة على صبرى في نوفمبر ١٩٥٢) انظر :

Heikal, M., Cairo Documents, pp. 3, - 37.

وانظر ايضا محمد حسنين هيكل ، نحن وأميريكا ، دار العصر الحديث، د . ت ، ص ٦٤ ـ ٧٥ ، ومحمد نجيب كنت رئيسا لمصر، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٦ ـ ٣١٧ .

(٢) انظر المذكرة السرية لمكتب الملحق البحرى بالسفارة الأميريكية بالقاهرة حول تقديراته للمعدات العسكرية المطلوبة للبحرية المصرية فى ٤ اكتوبر ١٩٥٢:

Office of the naval attache, Embassy of the U.S., Cairo, Egypt, Serial 0063, Oct. 4, 1952, Secret, Memo to Ambassador Via Counsellor of Embassy, Estimate of arms equipment for the Egyptian army, 774.5 MSP, 10-452, RG 59.

(٣) مثل القوات المسلحة المصرية كل من العقيد عبد المنعم أمين ، والعقيد على النكلاوى قائد الجناح على صبرى، ومثل السفارة الأميريكية روبرت ماكلنتوك Robert McClintock والكولونيل جريجو Greco الملحق الجوى الأميريكى ، والكابتن مورتون سوند رلاند Morton Sunderland و للفنانت كولونيل ديفيد ايفانز David Evans مساعد الملحق الجوى (صديق على صبرى) ومستر ليكلاند Lakeland (صديق عبد الناصر) انظر : Secret, for- eign service despatch from Amembassy, Cairo, desp. no. 754 to the Dept, of state

وقد شمل تقرير السفارة السرى موضوع طلب الحكومة المصرية لمعدات حربية، ومرفقات التقرير كانت قائمة المعدات للجيش المصرى وقائمة المعدات للقوات الجوية ، ثم تعليق الملحق الحربى ، وتعليق الملحق الجوي ـ انظرملف 774, 56/10-2052, RG 84, Box 4026 1950-1954 (Defense Matters) .

ومما يثير الإهتمام أنه فى هذا الاجتماع المشترك بين الضباط المصريين والأمريكيين لبحث احتياجات الجيش المصرى طرح الضباط الأميريكيون بشكل عام تصورهم لدور مصر فى الدفاع الإقليمى عن المنطقة واشتراطات القيام بهذا الدور، فقد وصف الملحق العسكرى الأميريكى هذا الدور بقوله «إنه لو منحت مصر المعونة فلابد من أن تتلائم وتتسق مع الصورة العامة للدفاع الغربى». كما أن كافرى السفير الأميريكى فى تعقيبه على المباحثات والطلبات أكد أولا ضرورة استعانة مصر بمصادر السلاح التقليدية (بريطانيا) ثم وهذا وهو المهم أنه فى مقابل اى معونة تقدم لمصر فانه على مصر بدورها أن تقدم التزامات فيما يتصل بتسوية الخلافات مع المملكة المتحدة والإنضمام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) [1].

وجدير بالذكر أن الدراسة التى أعدت بالسفارة عن احتياجات مصر العسكرية لم تتم من فراغ فقد تمت فى إطار طلب مصر لمعونة عسكرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ فى مقابل التزامات محددة من بينها إشتراك مصر فى شكل من أشكال منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وانطلق تقييم السفارة وتقرير الملحق العسكرى من نقطة حيوية هى أن مناقشة للمعونة العسكرية الأميريكية لمصر يجب ان تستند إلى المعرفة المؤكدة على موافقة مصر على الأشتراك الفعال فى الدفاع الشامل ضد الشيوعية العالمية وأنه لابد وأن تقدم مصر ضمانات كافية بهذا المعنى. ويورد تقرير الملحق العسكرى أن هناك شروط قبلتها مصر مقابل المعونة العسكرية والمالية الأميريكية، نقل المتحدث الرسمى للحكومة المصرية مضمونها إلى السفارة (عبدالمنعم أمين فى مقابلة مع كافرى) وهذه الشروط الخمسة هى:

أ ـ أن الحكومة المصرية موالية للغرب موالاة تامة.

ب ـ أن الحكومة المصرية سوف تعمل على التوصل إلى تحالف طويل الأجل مع الولايات المتحدة .

جـ ـ أن الحكومة المصرية تود الاشتراك فى نوع من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

د ـ أن الحكومة المصرية مستعدة لتقديم تأكيدات سرية مكتوبة أو شفوية للولايات المتحدة لتنفيذ الشروط أ، ب، جـ، وان نوع التأكيد يتوقف على احتياجات الولايات المتحدة والموقف السياسى الداخلى فى ذلك الوقت .

هـ ـ انه يتعين على الحكومة المصرية ـ من خلال الثقيف والدعاية أن تعلم شعبها الحاجة للتحالف مع الغرب قبل أن تتمكن علنا من الإلتزام بالمبادىء السابقة أ، ب، جـ، د .

بالإضافة إلى هذه الشروط فلابد من مراعاة عدة نقاط عند دراسة احتياجات الجيش المصرى من المعونة العسكرية الأميريكية تتمثل فى قدرة مصر على الشراء، ثم استعداد الدول الغربية الأخرى تزويد مصر بجزء من احتياجاتها، ثم قدرة مصر على تغيير معداتها إلى النمط الأميريكى، وأخيرا حل الخلافات بين مصر وإسرائيل حتى لا يثير دعم القوات المسلحة المصرية شكوكا كبيرة [2] . ولعل هذه النقطة الأخيرة وهى حل الخلافات بين مصر وإسرائيل سوف تكون من عوامل الحد من قدرة السياسة الخارجية الأميريكية على تنفيذ سياستها لتسليح مصر فيما بعد، خاصة أحداث الاشتباكات فى غزة خلال الربع الأول من عام ١٩٥٥.

---

(١) نفس المصدر .

(٢) انظر التقرير الشامل للملحق العسكرى الأميريكى فى القاهرة عن القوة والمعدات المطلوبة للجيش الملكى المصرى فى ظل ظروف مؤسسة على اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢:

The foreign service of the U.S., office of the army attache American embassy, Cairo, Egypt, Oct. 30, 1952 Memo for the ambassador. A study of strength and equipment requirements of the royal Egyptian army under certain conditions predicated on Egyptian participation in (Medo), 774. 15 MSP 11/15-52.

فدارسة الطلب المصرى للمعونة العسكرية الأميريكية لم تتم إذن بمعزل عن شروط سياسة معينة تذكر الوثائق الأميريكية أن الحكومة المصرية قد قبلتها ثم أنها تمت كذلك فى ضوء عامل بالغ الأهمية وهو أن الاستجابة لهذه الاحتياجات تتم وفقا للمهام التى سوف تسند إلى القوات المصرية فى ظل انضمامها لمنظمة لمنطقة الدفاع عن الشرق الأوسط ثم تستند فى نفس الوقت إلى عامل لا يقل أهمية وهو تسوية الخلافات بين مصر وإسرائيل، فتلبية هذه الشروط السياسية والاستجابة للضمانات المطلوبة هى التى سوف تحدد تنفيذ المعونة العسكرية الأميريكية لمصر.

إلا انه حتى العاشر من نوفمبر ١٩٥٢ لم تبدأ الإدارة الأميريكية فى واشنطن دراسة حقيقية لطلب مصر من المعونة العسكرية إلى أن تلقت بصفة رسمية تأكيدات مكتوبة من مصر فى شكل نص مذكرة مؤرخة ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ سلمها عبد المنعم أمين ممثل محمد نجيب إلى السفير كافرى فى القاهرة [١] والذى أرسلها فى برقية مستعجلة إلى الخارجية الأميريكية، وأهمية المذكرة المصرية الرسمية أنها أول وثيقة رسمية تسلم للسفارة الأميريكية بطلب من الحكومة المصرية للمعونة العسكرية تنطوى على (تأكيدات) أو ضمانات مصرية لقبول شروط سياسية سبق الموافقة عليها شفويا وقد حددت الحكومة المصرية مطالبها وضماناتها فى ٦ نقاط أساسية:

أ - تقدير الحكومة المصرية لتأكيدات الحكومة الأميريكية لمواقفها من النظام الحالى فى مصر كما وردت فى تصريحات وزير الخارجية الأميريكية فى سبتمبر ١٩٥٢ *

ب - إعادة تأكيد رغبة حكومة مصر فى التعاون والاستعداد للدخول فى مباحثات مع الولايات المتحدة لتحديد طبيعة ومدى التعاون بعد انتهاء إنسحاب القوات البريطانية من مصر.

ج - أن الحكومة المصرية تهدف إلى دعم اقتصادها وبناء قواتها المسلحة لتكون دعامة للسلم والأمن فى المنطقة وأنه مع إيمان حكومة مصر بالاعتماد على الذات إلا أنه من الحيوى سد فراغ كبير لتحقيق الدعم الإقتصادى والعسكرى من خلال معونة مقدمة من الدول المهتمة بصداقة مصر.

د - أن حكومة مصر تأمل فى التوصل لاتفاق حول الانسحاب الفعلى للقوات البريطانية، وأنه فور إبرام مثل هذا الإتفاق فإن حكومة مصر سوف تكون مستعدة لتقديم ضمانات بأن احدى الأهداف الهامة لسياستها سوف يكون المساهمة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من دول العالم الحر فى التخطيط المشترك للدفاع عن المنطقة فى إطار ميثاق الأمم المتحدة.

هـ - أن مصر سوف تستمر فى التطلع إلى مصادر السلاح التقليدية.

و - أن حكومة مصر لم تتردد فى إبداء نواياها الطيبة لتحسين الجو من أجل حل مرض للمشكلات القائمة، ومن نافلة القول إبراز أهمية عامل الوقت للحل المبكر للمشكلات القائمة[٢].

---

(١) نص مذكرة محمد نجيب إلى الحكومة الأميريكية فى ٣ نوفمبر ١٩٥٤ برقية سرية صادرة من السفارة إلى الخارجية رقم ١١٦٦ فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ ملف 611. 74/11-1052 ، وبرقية سرية رقم ١١٦٧ بنفس التاريخ وبنفس الملف تضمنت نص المذكرة .

(*) انظر الفصل الخاص برد الفعل الأميريكى تجاه نظام الحكم الجديد فى مصر .

2 - Secret, Text of Egyptian Memorandum, dated Nov. 10,1952 handed to Ambassador Caffrey, 774, 5 MSP. 12-29-52 RG 59 Box 4023 .

عثر الباحث على هذه الوثيقة مرفقة برسالة دين اتشيسون وزير الخارجية الأميريكية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ إلى افريل هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل وهى صورة من المذكرة المصرية مكتوبة على ورق الخارجية الأميريكية وأعطيت لها درجة السرية الخاصة بوثائق الخارجية الأميريكية

وتحليل هذه الرسالة المصرية الهامة يشير إلى وضوح المطلب المصرى الرسمى للحصول على معونة عسكرية اميريكية فى إطار من الضمانات السياسية المصرية، ولكن من المبالغة القول أن فى هذه الوثيقة قبول لشروط سياسية أو تعهدات معينة تتجاوز الإستعداد لإعلان نوايا مصر فى التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط فى إطار ميثاق الأمم المتحدة، وهذا فى تقدير الباحث يدخل فى باب النوايا والإحتمالات السياسية بأكثر مما يدخل فى باب الالتزامات أو التعهدات المحددة.

إلا أن برقية كافرى التى أرسلها مع مذكرة نجيب للحكومة الأميريكية تشير إلى ما وصفه (بالشروط) الاميريكية للمساعدة ،ولخصها كافرى فى ضرورة الحصول على ضمانات من مصر عن (نواياها) بالنسبة لمنظمة (الميدو).وعموما فكافرى قدر أن لغة المذكرة المصرية تفتقر إلى الوضوح والحسم المتوقع ومع ذلك تتيح فرصة للبحث، ويضيف أنه أوضح للضباط المصريين أن بريطانيا لن تنسحب من قاعدة القناة إلا إذا كان هناك دليل مادى على أن الدفاع عن القناة فى أيدى أمينة. فالمذكرة المصرية قدمت (تاكيدات بنوايا مصر) والسفارة الأميريكية قدمت (إيضاحات) حول شروط الاستجابة للمعونة العسكرية بمعنى أن الأمر فى إطار (التاكيدات المصرية) والإيضاحات الأميريكية كان لا يزال فى إطار المباحثات التمهيدية.

ثانيا: الموقف داخل اجهزة الادارة الأميريكية من طلب مصر تزويدها بالسلاح:

وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة المصرية فى العاشر من نوفمبر ١٩٥٢ لطلب المعونة وتقديم الضمانات، كانت بداية مرحلة جديدة وهامة من الحوار بين أجهزة الإدارة الأميريكية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة، برنامج الأمن المتبادل للتوصل إلى قرار حول الإستجابة لمطالب مصر من الإحتياجات العسكرية أو حول ما يسمى «بأهلية مصر للحصول على معونة عسكرية أميريكية».وكان هذا الحوار الداخلى فى الإدارة الأميريكية يواجه فى نفس الوقت قوى معارضة من الخارجية البريطانية من ناحية، ومن الأصوات المؤيدة لإسرائيل داخل الإدارة من جهة أخرى للحيلولة دون تقديم المعونة العسكرية لمصر.

ـ موقف وزارة الخارجية الأميريكية:

بدأت الخارجية الأميريكية فى الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٥٢ وضع الأسس والمعايير للسياسة الأميريكية نحو تسليح الجيش المصرى بالتشاور مع وزارة الدفاع الأميريكية لارتباط القضية بجوانب سياسية وعسكرية فى نفس الوقت. ففى ٢١ نوفمبر بعث دين اتشيسون وزير الخارجية برسالة إلى روبرت لافيت Robert Lovett وزير الدفاع الأميريكى يقترح فيها وبعد إجراء الدراسة المبدئية لوزارة الدفاع عقد اجتماعات مشتركة بين ممثلى وزارة الخارجية والدفاع ومكتب مدير الأمن المتبادل حول السبل المتاحة لتسليح الجيش المصرى [١] ، وجوهر طلب وزير الخارجية الأميريكية هو توضيح المبررات السياسية لتسليح مصر على أساس

(١) انظر صورة النص الأصلى لخطاب وزير الدفاع المؤرخ ٢١ نوفمبر فى :

Secret, Letter from H. Freeman Matthews Deputy Undersecretary, Nov. 21, 1952 to Averell Harriman, Director for Mutual Security. 611.7, 11-21-52.

أن الموقف فى مصر قد تطور إلى الحد الذى يفرض على الولايات المتحدة أن تحدد بشكل أدق الاجراء الذى سوف تتخذه للمساعدة فى التوصل لتسوية معقولة للنزاع المصرى البريطانى. ويستعرض وزير الخارجية مراحل الاتصال مع ممثلى اللواء نجيب مع السفارة الأميريكية لإبلاغها باستعداد الحكومة المصرية للتعاون مع الولايات المتحدة والتعهد بالتزامات معينة بما فى ذلك الإشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية وإقتصادية

ويشير خطاب وزير الخارجية الأميريكية إلى مشاورات أميريكية بريطانية لتسوية مشكلة النزاع المصرى الانجليزى فى إطار انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة حثت المملكة المتحدة على صياغة شروط للتسوية مقبولة استراتيجيا للدول الغربية ومقبولة فى نفس الوقت من الحكومة المصرية، ويصارح وزير الخارجية نظيره وزير الدفاع الأميريكى بأن التوصل لتسوية مرضية للنزاع المصرى الإنجليزى سوف يجعل من الميسور اشتراك الدول العربية فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ويقترح وزير الخارجية اعداد ثلاث خطوات:

١ ـ وضع عناصر لتسوية مشكلة السويس تكون مقبولة استراتيجيا من الغرب وأن تكون لها فرصة القبول من مصر.

٢ ـ ترتيبات الدفاع المتبادل والإلتزامات الأخرى الممكنة التى يرجى أن توافق عليها مصر.

٣ ـ تفاصيل المعونة العسكرية والإقتصادية التى تستعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتقديمها لمصر.

ويطلب وزير الخارجية من وزارة الدفاع إعداد دراسة للمشكلات التى ينطوى عليها وضع برنامج معونة عسكرية لمصر بقصد تحديد ما يمكن عمله انتظاراً للمفاوضات المقبلة بين مصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[١] .

وبعد أن يحدد وزير الخارجية المبررات السياسية لتسليح مصر يعود للكتابة إلى وزير الدفاع فى رسالة ثانية فى ٢ ديسمبر يقترح عليه الخطوة العملية لتنفيذ هذه السياسة برفع توصية لرئيس الجمهورية تؤكد أهلية مصر للحصول على منحة مساعدة بموجب قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥١، ويؤكد إنطباق المعايير على مصر للحصول على مثل هذه المعونة من حيث موقعها الإستراتيجى واهميته المباشرة فى الدفاع عن منطقة الشرق الأدنى ،ولأهمية هذه المعونة فى الدفاع عن الأمم الحرة بالإضافة إلى قدرة مصر فى الحفاظ على السلم والأمن فى المنطقة وعلى أمن الولايات المتحدة [٢] .

وبعد أن يشرح وزير الخارجية انطباق هذه المعايير (الفنية) على مصر يؤكد أن تقديم المعونة لمصر يمثل عنصرا أساسيا فى مفاوضات تسوية النزاع المصرى الانجليزى حول قاعدة القناة والتزام مصر بالإشتراك فى المنظمة المقترحة للدفاع عن الشرق الأوسط، وأن هذا فى رأى وزير الخارجية يفتح الباب أمام مزيد من

---

(١) نفس المصدر .

(٢) رسالة وزير الخارجية اتشيسون إلى روبرت لافيت وزير الدفاع فى ٢ ديسمبر ١٩٥٢ حول إنطباق المعايير الفنية الواردة فى قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥١ على مصر بحيث تصبح اهلا eligible للحصول على المعونة : انظر :

Secret. letter from Dean Acheson. Secretary of state, to Robert Lovett, Secretary of defense Dec. 2, 1952 774.5/ MSP/12 - 352 RG (59) Box 4023.

الاشتراك من دول عربية أخرى ويساعد الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة فى تحقيق هدفها من استقرار المنطقة ككل.

وبشكل عام فإن تقييم الخارجية لطلب مصر التزويد بالأسلحة كان تقييما إيجابيا فى نظر السياسة الأميريكية، وهذه المعونة العسكرية تخدم فى تقدير وزارة الخارجية هدفين أساسين أولهما التوصل لاتفاق بين مصر وبريطانيا حول قاعدة السويس، والثانى تسهيل مساهمة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بل ثمة هدف ثالث محتمل هو أن المعونه قد تفتح الباب أمام دول عربية أخرى للاشتراك.

فوزير الخارجية طرح على وزارة الدفاع المبررات السياسية والمعايير الفنية الهامة لتقديم المعونة لمصر، وطلب إعداد دراسة شاملة عن الموضوع وقد أعدت وزارة الدفاع بالفعل دراسة عن المشكلات التى ينطوى عليها إعداد برامج للمعونة العسكرية لمصر فى ضوء قوائم الاحتياجات المقدمة للحكومة الأميريكية فى ١٠ نوفمبر من اللواء نجيب رئيس وزارة مصر [١] ، وتلخص رأى الدفاع فيما يلى بالنسبة للسياسة العامة لتسليح مصر: إن تقديم منحة معونة عسكرية لمصر يفرض على الولايات المتحدة مسؤولية إضافية عن مصر والشرق الأوسط وإن ذلك ينطوى على قرارات سياسية وعسكرية لا يتصل بمصر وحدها بل بالشرق الأوسط ككل، وأن الهدف من ذلك تحقيق أهداف عسكرية وسياسية، مثل انضمام مصر والدول العربية لمنظمة (الميدو)، ثم دعم الحكومة المصرية والحصول على حقوق فى القاعدة وبالتالى فإن مصر سوف تسعى للحصول على معدات عسكرية إضافية ضخمة من الولايات المتحدة فيما يتصل بالقوات المسلحة المصرية.

موقف وزارة الدفاع الأميريكية وهيئة الأركان المشتركة:

ومن ناحية ثانية تطرح دراسة وزارة الدفاع تأثير برامج المعونة العسكرية لمصر على الدول العربية الأخرى وإسرائيل واحتمال مطالبة هذه الدول بالمعاملة بالمثل وعلى ذلك ترى وزارة الدفاع أنه لا يمكن للولايات المتحدة دراسة المعونة العسكرية لمصر بمعزل عن المعونة للمنطقة ككل، وترى وزارة الدفاع أن الهدف من برامج المعونة العسكرية للمنطقة ككل خدمة المصالح الأمنية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والحيلولة دون حدوث سباق تسلح أو آثار سيئة على الموقف العربي الإسرائيلي، أما بالنسبة لتأثير المعونة المقدمة لمصر على موقفها من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) ترى وزارة الدفاع الأميريكية ضرورة تحديد الولايات المتحدة مسبقا لنوع الحقوق التى ستحصل عليها من قاعدة السويس [٢] .

وفى ضوء هذه الدراسة الشاملة التى أعدتها وزارة الدفاع الأميريكية واستجابة لخطابى وزير الخارجية فى ٢١ نوفمبر، و٢ ديسمبر ١٩٥٢ بعث وزير الدفاع الأميريكى فى ٢٩ ديسمبر بخطاب يطرح فيه رأى وزارة

---

(١) دراسة وزارة الدفاع التى طلبتها وزارة الخارجية أعدت فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ ـ انظر :

Top secret, Appendix, problems involvedin preparing a program of military assistance to Egypt, Dec. 15, 1952, 774. 5 MSP. 12-15-52 RG 59 Box 4023.

(٢) نفس المصدر .

الدفاع فى ضوء هذه الدراسة [١] . وفى ضوء تقييم هيئة أركان الحرب المشتركة [٢] التى توافق على تحويل اعتماد بمبلغ عشرة ملايين دولار لعام ١٩٥٣ لبرنامج الأمن المتبادل بشرط توافر عنصرين أولا: أن توصى وزارة الخارجية رسميا بأن تقديم مثل هذه المعونة ضرورى من الوجهة السياسية من أجل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية المرغوبة للولايات المتحدة، وثانيا: أنه سوف يطلب من مصر سداد قيمة هذه المعونة إلى أقصى درجة ممكنة وأنه على هذا الأساس توافق وزارة الدفاع على توصية وزارة الخارجية المرفوعة لرئيس الجمهورية بأن يوافق على المنحة العسكرية المقدمة لمصر فى ضوء ثلاث عوامل، أولهما: أن الموقع الإستراتيجى للدولة التى تتلقى المعونة يمثل أهمية مباشرة للدفاع عن منطقة الشرق الأدنى، وثانيهما أن مثل هذه المعونة ذات أهمية حاسمة للدفاع عن الدول الحرة ، وثالثا: أن تدعيم قدرة الدولة التى تتلقى المعونة أمر حيوى للحفاظ على السلم والأمن فى المنطقة ولأمن الولايات المتحدة ، وأهمية رأى وزارة الدفاع فى الحقيقة يكمن فى أنه استند إلى تقييم هيئة الأركان المشتركة التى رأت أن قيام تحالف مؤثر وناجح بين دول الشرق الأوسط شرط حيوى لتحقيق الإستقرار فى المنطقة وتطوير دفاع كاف ضد العدوان الشيوعى المباشر وغير المباشر، وأن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط لن تقوم لها قائمة دون تعاون اختيارى وودى بين الدول العربية وأن مصر الصديقة المتعاونة بوصفها زعيمة للجامعة العربية هى المفتاح للإشتراك الإختيارى للدول العربية فى المنظمة [٣]

ولذلك فإن هيئة الأركان المشتركة ترى أن المعونة العسكرية لمصر تشكل جزءا من التسوية العامة للنزاع المصرى الانجليزى وجزاء من مشكلة أوسع ولتدعيم دفاعات الشرق الأوسط، وإن التوصل إلى تسوية قاعدة القناة خطوة هامة فى إقناع الدول العربية للإنضمام إلى منظمة الناتو، واستنادا إلى ذلك تؤيد هيئة الأركان المشتركة تقديم معونات عسكرية للحكومات الصديقة الموالية للغرب من أجل تحقيق الاستقرار الداخلى وزيادة تجاوب الدول العربية فى اتجاه حلف إقليمى يهدف فى النهاية إلى تطوير دفاعات الشرق الأوسط ضد تهديد العدوان الشيوعى [٤] .

وقصارى القول أن موضوع اتخاذ قرار بشأن المعونة العسكرية لمصر كان مدار بحث مستفيض اشتركت فيه وزارة الخارجية لتوضيح الإعتبارات والمبررات السياسية ولتحديد المعايير التى تنطبق على مصر فى

---

(١) رسالة وزير الدفاع فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢

From secretary of defense to secretary of state 774.5/MSP 12 - 29 - 52 A/8 .

(٢) راجع ملخص تقرير هيئة الأركان المشتركة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٢ :

Views of Joint chiefs of staff on policy aspects of military aid to Middle East. 774.5 MRP 12-20-52. RG. 59.

وهى فى شكل مذكرة رفعها (بايرود) مدير إدارة الشرق الأدنى إلى دالاس حول وجهات نظر هيئة الأركان المشتركة .

(٣) تقرير هيئة الأركان المشتركة ـ نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر

وانظر تفاصيل موقف هيئة الأركان المشتركة من موضوع معونة التسليح المقدمة لمصر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٢ فى حديث مساعد وزير الخارجية (هنرى بايرود) مع الجنرال (عمر ابرادلى) رئيس هيئة الأركان المشتركة فى اجتماع ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢ عبر الجنرال برادلى عن آراء هيئة الأركان المشتركة بأنه من الوجهة العسكرية فإن اقامة (منظمة الليدو) بالغة الأهمية وانه لهذا السبب لابد من تعاون الدول العربية وخاصة مصر وانه لذلك ضد المصلحة القومية السماح بوجود أى عقبة تمنع انشاء منظمة (الليدو) حتى ولو كانت هذه العقبة اسرائيل .

Secret, Dept. of state, Assistant secretary Dec. 30, 1952 to the Secretary from NEA MR Jernegan, Sub. Conversation with General Bradley on Israel, Grant arms assistance for Egypt. F.W. 774. 5/MSP 12-29-52.

الحصول على مثل هذه المعونة من الوجهة السياسية وهى ما يسمى بأهلية مصر لتلقى المعونة العسكرية طبقا لقانون برنامج الأمن المتبادل ـ كما اشتركت فى البحث وزارة الدفاع لبحث المشكلات المرتبطة بإعداد برنامج معونة عسكرية لمصر وثالثا اشتراك هيئة الأركان الأميريكية بتوصياتها حول الشروط الواجب توافرها لتلقى مصر لهذه المعونة من زاوية الإعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالمنطقة ككل ـ والجهات الثلاثة الخارجية والدفاع وهيئة الأركان المشتركة اتفقت فى الرأى على أن مصر تستوفى شروط الأهلية eligibility لتلقى المعونة بعد انطباق الشروط السياسية، كما وافقت الأجهزة الثلاثة على رفع توصية بأن يتخذ رئيس الجمهورية قراراً بالموافقة على الاعتمادات المطلوبة وتحويل المبالغ للعام المالى٥٣/ ١٩٥٤.

والواقع أن هذه التقديرات الإيجابية لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة لصلاحية مصر لتلقى المعونة العسكرية لم توضع من فراغ سياسى بل جاءت نتيجة لتقييم موضوعى للسفارة الأميريكية فى القاهرة مما رأته من دلائل متزايدة على خيبة أمل أعضاء مجلس قيادة الثورة من عدم وجود تأييد مادى من الولايات المتحدة تجاه نظام الحكم مما دفع بالسفارة إلى القول أنها لا تستطيع الحفاظ على دعم القوات المسلحةإلا بديل حقيقى ملموس فى شكل معونة عسكرية تفتح أبواباً كثيرة بما فيها الدفاع عن الشرق الأوسط[١] ، وكانت تحذيرات السفارة الأميريكية من الخطورة بحيث دفعت اتشيسون وزير الخارجية إلى الابراق لكافرى بإبلاغ نجيب أن طلب المعونة العسكرية موضع دراسة عاجلة لدى الحكومة الأميريكية [٢] .

القوى المعارضة لتزويد مصر بالسلاح ـ المعارضة البريطانية ـ

إدارة الأمن المتبادل ـ الرئيس الأميريكى :

كانت الحكومة المصرية تطرق باب الخارجية الأميريكية لطلب المعونة، وقد لقيت مطالبها تجاوبا من الخارجية والدفاع وهيئة الأركان ولكنها اصطدمت بقوى أخرى معارضة لها، قوى داخل الإدارة ذاتها بسبب التأثير الصهيونى (برنامج الأمن المتبادل) وقوى خارجية هى الخارجية البريطانية التى تعترض على تقديم معونة عسكرية لمصر خلال فترة المفاوضات الثنائية مع مصر حول السودان وحول قاعدة قناة السويس.

ولقد حاولت مصر طرق أبواب أخرى للحصول على السلاح من أسبانيا، لكن الحكومة البريطانية مارست ضغوطها لمنع تصدير السلاح إلى مصر أو إبرام عقود معها حتى لا تؤثر على المفاوضات المصرية الإنجليزية إلى أن توافق الحكومة المصرية على الاشتراك فى الخطط الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط ، ولم تكتف الحكومة البريطانية بالإتصال بالحكومة الأسبانية بل واتصلت بالسفارة الأميريكية فى مدريد لحثها على نفس الأمر لفرض حظر شامل لمنع تصدير الأسلحة الأوروبية إلى مصر، وكان هذا الموقف بداية خلافات حادة بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول تقديم معونة عسكرية أميريكية إلى مصر [٣] .

---

1 - Office Memo, Secret, Dec. 2, 1952, to NE, MR Stabler from NEA MR ORTIZ Sub. Weekly Summary of events, Egypt & the Sudan Nov. 25-52 to Dec. 2 1952, 774 .11/2552.

(٢) برقية اتشيسون إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة :

outgoing telegram, Dept. of state, secret, to Amembassy Cairo no. 1154, Dec. 36, 1952, 774.5/ MSP/ 12 - 352.

2 - Confidential, foreigns ervice despatch from Amembassy, Madrid desp. no. 395 to Dept. of siste. Sub. shipment of arms to Egypt. 774.56/ 11-14-52.

لكن الحكومة الأميريكية لم تشارك بريطانيا محاولاتها فرض الحظر على تصدير السلاح إلى مصر بل كان رأيها الثابت الذى ابلغته لسفاراتها فى الخارج أن اعتماد الحكومة الجديد فى مصر على الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل المعونة الاقتصادية والعسكرية يمثل أهم سلاح للمساومة فى يد الغرب لجذب مصر ناحيته وناحية خطط الدفاع الأقليمى، وأن الولايات المتحدة قد أكدت تعاطفها وتعاونها مع حكومة محمد نجيب وأكدت الخارجية الأميريكية لدبلوماسييها عدم الاشتراك فى مساندة الجهود البريطانية، مع توضيح أن الولايات المتحدة بصدد بحث طلبات مصر للمعونة العسكرية من الذخيرة والسلاح والطائرات مقابل احتمال تقديم مصر لالتزامات بالإشتراك فى تخطيط الدفاع الاقليمى [1] . وقد تأكد هذا الموقف حول اختلافات وجهات نظر الخارجية الأميريكية والبريطانية فى رسالة اتشيسون إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة التى نقل فيها رفض طلب ايدن بالامتناع عن تقديم المعونة العسكرية لمصر بواسطة الولايات المتحدة وانفراد بريطانيا بهذه المسؤولية[2] . وكان تحليل الخارجية الأميريكية أن هذا الاقتراح البريطانى يترك امداد مصر بالأسلحة لبريطانيا فقط بأنه رغبة فى الاحتفاظ بعنصر المساومة، وأكدت الخارجية الأميريكية اختلافها فى الرأى مع الخارجية البريطانية بقولها: «إن عدم مساعدة الولايات المتحدة لمصر عسكريا يقلل من إمكانيات اضطلاعها بدور معين خلال مفاوضات الدفاع الأقليمى» [3] .

لم تكن اعتراضات الخارجية البريطانية - على نحو ما سوف نستعرض - هى العقبة الوحيدة أمام الإدارة الأميريكية التى ارتأت كما تشير الوثائق - أنها رأت رأيا مخالفا للموقف البريطانى بالنسبة لأهمية تقديم المعونة العسكرية لمصر، فقد كانت الخارجية الأميريكية تدرك إدراكا تاما أنه مع تأييدها للمعونة العسكرية لمصر فقد كانت تتعرض لضغوط إسرائيل والجماعات إليهودية الأميريكية التى تطالب بالمعاملة بالمثل أو بتوقيع اتفاقية سلام مع الدول العربية قبل تزويدها بمعونة عسكرية اميريكية.

وكانت وزارة الخارجية الأميريكية تدرك تماما الضغوط العنيفة التى سوف يتعرض لها رئيس الجمهورية من الجماعات إليهودية ومن إسرائيل للموافقة على أهلية مصر للحصول على معونة ما لم تعامل إسرائيل بالمثل.

وكانت مشكلة الخارجية والدفاع أنها تعارضان بقوة منح معونة عسكرية لإسرائل على أساس عسكرى ، ذلك أن القوة المسلحة لإسرائيل تتجاوز بالفعل حدود واحتياجات الأمن والدفاع عن الشرق الأدنى، فضلا عن ذلك فإن الخارجية الأميريكية ترى أنه في ظل الظروف السائدة فإنه من الضار على أمن الشرق الأدنى وعلى محاولات التقارب مع مصر التوصية باعتبار إسرائل أهلا للحصول على المعونة [4] .

---

1 - Outgoing telegram, Dept. of stst, Secret, sent to circular no. 634 Dec. 4, 1952, 774.56/12-452.

2 - Outgoing telegram & Dept. of state, Secret, sent to American embassy, London 3860 rpid Cairo no. 1186 Dec. 9, 1952, 774 /MSP. 12 -952.

3 - Office Memo. U.S. govt., Secret, to NE MR Dorsey from NE MR OR TIZ. Sub. Weekly summary events, Dec. 3-9-52 Assistance to Naguib Regime.

4 - Top Sscret, Dept. of State, Assistant secretary Dec. 30, 1952, to the secretary from NE A, MR Jernegan Sub. Israel & the grant military assistance for Egypt F.W. 774.5 MSP. 12-1952

وتقترح الخارجية أن يتناقش الوزير مع رئيس الجمهورية ومع هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل للتعجيل باتخاذ قرار فى الموضوع على أساس أن مصر هى المفتاح لأقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط والعلاقة الجديدة بين الغرب والدول العربية وأنه من الضرورى بدء برنامج معونة عسكرية واقتصادية، وكذلك التوصل لتسوية للمسألة المصرية الإنجليزية بهدف تحقيق اشتراك مصر فى منظمة الميدو ،كذلك تحدد وزارة الخارجية أنه من أول أهداف الولايات المتحدة بالنسبة لمصر تحقيق تسوية بين مصر وإسرائيل، وأن الخارجية لم تهمل موقف إسرائيل ولكنها تقدر أن حرمان مصر من المعونة حتى يتم توقيع اتفاق سلام أمر غير عملى، كما أن المساواة فى الأهلية للحصول على المعونة العسكرية بين مصر واسرائيل سوف يقلل من التأثير النفسي لتقديم المعونه العسكرية لمصر بمفردها (١).

والواقع أن مضمون هذه التوصيات الهامة لوزارة الخارجية توضح بجلاء بذور الخلاف الكامن أو المحتمل بين موقف البيت الأبيض من ناحية وبين تقديرات أجهزة الإدارة والخاجية والدفاع وهيئة الأركان بسبب ضغوط إسرائيل والجماعات إليهودية الأميريكية، مما يؤكد فى هذا الوقت المبكر من تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر بعد الثورة إلى أى حد تتأثر هذه السياسة بالعامل الداخلى الذى يتعلق بصناعة القرار السياسى الأميريكى كما تمثل فى عمق التأثر السلبى للجماعات إليهودية فى الولايات المتحدة على مدى استجابة الادارة لمطالب مصر العسكرية أو الاقتصادية، كما سيحدث فيما بعد فى الموقف من تمويل مشروع السد العالى بعد ذلك بقرابة عامين.

هذا التقييم النهائى لوزارة الخارجية الذى بلورته فى توصياتها إلى مدير برنامج الأمن المتبادل هاريمان حول أهلية مصر للحصول على المعونة العسكرية وضعه اتشيسون فى رسالة إلى افريل هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل مؤداها، أن وزارة الخارجية ترى أن هناك عددا من الإعتبارات تؤهل مصر للحصول على المعونة (أنها عنصر حيوى فى المفاوضات لتسوية النزاع المصرى البريطانى، وتأثير انضمام مصر لمنظمة الدفاع Medo على إسهام الدول العربية الأخرى) وبالتالى توصى وزارة الخارجية باعتبار مصر أهلا للحصول على المعونة العسكرية (٢) ، وتأكيدا لهذا الطلب يتحدث وزير الخارجية مع مدير برنامج الأمن المتبادل تليفونيا ليوضح له أنه سوف تكون ضغوط كثيرة عليه وعلى الرئيس لاشراك إسرائيل فى المعونة.

وقد حدد مدير البرنامج شرطين لإسرائيل، أولهما: ألا تعطى الولايات المتحدة معونة لمصر ما لم تحصل إسرائيل على معونة مماثلة ، وثانيهما: أن تبدأ مصر مباحثات الصلح، لكن وزير الخارجية أجاب بأن هذين الشرطين مستحيلان فإنهما كفيلان بهزيمة الهدف من مساعدة نجيب وأنه إذا فرض الشرطان فلا داعى لتقديم المعونة على الإطلاق(٣).

---

(١) نفس المصدر ، وقد أكد نفس الوقف السفير (بايرود) فى اجتماعه مع الجنرال برادلى رئيس هيئة الأركان عندما شرح الضغوط الواقعة على البيت الأبيض لاعتبار اسرائيل أهلا للمعونة مثل مصر ، كذلك رفض الجنرال برادلى أن تكون اسرائيل عقبة أمام إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الوسط .

(٢) انظر رسالة اتشيسون فى ٣١ ديسمبر إلى أفريل هاريمان مدير الأمن المتبادل

Top Secret, letter from Dean Acheson, Secretary of State to Averell Harriman Directr for Mutral Security 31 Dec. 1952 774.5/ MSP/12-3152.

(٣) الحديث التليفونى مع هاريمان ـ انظر

Memo of conversation, participants, MR. Harriman & MR Acheson 774.5 MSP/ 12-3152.

وفى اجتماع حاسم بين رئيس الجمهورية ومدير شؤون برنامج الأمن المتبادل ووزير الخارجية لمناقشة المعونة العسكرية لمصر فى ٧ يناير ١٩٥٣ اتضحت الاتجاهات، فوزير الخارجية اتشيسون قدم صورة عامة للموقف فى مصر والأهمية القصوى لدعم نجيب وحكومته بوصفها (أفضل أمل لاتجاه مصر نحو الغرب) وإن كافة فرص السلام والأمن لإسرائيل سوف يتهددها إلى درجة كبيرة انهيار حكومة نجيب، لكن هاريمان أوصى بتقديم معونة اقتصادية فقط من مشروعات النقطة الرابعة وأنه يفضل ترك القرار للإدارة التالية. ووافق ترومان على رأى مدير الأمن المتبادل وأنه ليس من الأصوب اتخاذ قرار بأهلية مصر للحصول على منحة عسكرية . وبذلك كان موقف رئيس الجمهورية ومدير الأمن المتبادل واضح المعارضة لتوصيات وزارة الخارجية والدفاع والأركان المشتركة ، خاضعين من ناحية للضغوط التى مارستها إسرائيل من ناحية والجماعات الأميريكية واليهودية من ناحية ثانية، ثم لضغوط الحكومة البريطانية من ناحية ثالثة [١] . وقد أبلغ قرار رئيس الجمهورية بعدم أهلية مصر للحصول على المعونة العسكرية إلى الميجور جنرال «جورج أو لمستيد» بوزارة الدفاع فى ١٢ يناير ١٩٥٣ [٢] مما انعكس على المباحثات التى كان يجريها جورج اولمستيد George Olmstead وهو مدير برامج المعونة العسكرية الأجنبية مع بعثة الضباط المصريين الموجودة فى واشنطن والتى لم تتلق ردا على طلبات مصر وكل ما ابلغت به أن طلبات مصر معروضة على الرئيس الجديد للولايات المتحدة ايزنهاور إلى أن عاد على صبرى رئيس البعثة إلى مصر فى يناير دون شحنات أسلحة [٣] .

تبلور الموقف فى مطلع عام ١٩٥٣ لدى تولى إدارة ايزنهاور المسئولية عن السياسة الخارجية فى عقبتين أمام تقديم معونة عسكرية لمصر أولهما اشتراط اسرائيل أن تعامل بالمثل أو توقع مصر على معاهدة صلح، وثانيهما: سياسة بريطانيا الهادفة لحظر السلاح عن مصر هذا بالإضافة إلى قرار الإدارة السابقة لترومان بعدم أهلية مصر لتقديم معونة عسكرية.

---

(١) محضر اجتماع الرئيس ووزير الخارجية ومدير برنامج الأمن المتبادل ، انظر

Meeting with the president, Sub: Grant Military aid for Egypt, 774.5/MSP. 1-7-53.

وكان هاريمان فى الواقع قد أبدى تحفظات واضحة قبل هذا الاجتماع فى حديثه مع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى جرينجان Jernegan فى ٦ يناير فحواها أن الاستجابة لطلب مصر سوف يكون بداية لمطالب دول أخرى بنفس المعاملة كما أنه فرض التزام على الادارة المقبلة وانه أى هاريمان ـ لا يستطيع رفع توصية للرئيس بهذا المعني ، حديث هاريمان مع جرينجان مساعد وزير الخارجية ـ ملف 774.5 MSP. 1-6-53.

(٢) انظر مذكرة المساعد الخاص لوزير برنامج الأمن المتبادل إلى الميجور جنرال جورج اولستيد بوزارة الدفاع (مدير برنامج المعونة العسكرية) حول قرار الرئيس :

Top Secret, Jan 15,1953, Memo for major General George H. Olmsted Dept. of defense Sub. grant military aid for Egypt from Edwin M. Martin, Special assistant to the Secretary for mutual security affairs, 774.5 MSP. 1-12-53.

(٣) انظر رواية هيكل عن اراء (اولستيد) والجنرال عمر برادلى في مباحثات بعثة على صبرى فى واشنطن في يناير ١٩٥٣ فى

Heikal, Cairo documents, op. cit. pp.38-39.

وفى كتابه «نحن وأميريكا» مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ ـ ٦٨.

وانظر محضر اجتماع بعثة الضباط المصريين فى واشنطن (عبد الحميد غالب الملحق العسكرى فى واشنطن ، قائد السرب على صبرى والعقيد على النكلاوى من الجانب المصرى وممثلى الخارجية الأميريكية بايرودByroade وأورتيز ORTIZ مدير إدارة الشرق الأدنى فى ٢٤ ديسمبر حيث نقل الجانب المصرى رغبة مصر فى الحصول على اسلحة امبريكية كاساس لتطوير الجيش المصرى لكن ممثلى الخارجية مع توضيح تاييد الحكومة الأميريكية لمصر شرحوا بدورهم مشكلات الحصول على اسلحة من الولايات المتحدة ، ومن الواضح أن المباحثات بين بعثة شراء السلاح والمسؤولين فى الخارجية والدفاع كانت تسير بالتوازى مع (الحوار الداخلى) فى الإدارة الأميريكية دون التوصل إلى قرار مما كان يثير قلقا لدى اعضاء مجلس الثورة فى مصر ويدفع بكافرى السفير الأميريكى إلى ارسال التحذيرات وراء التحذيرات من اثار التاخير وعدم الاستجابة ـ انظر :

Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, Dec. 24, 1952 Sub. Call by Egyptian arms purchasing mission 774.56/12-2452.

يمكن القول فى ضوء الوثائق السرية المتاحة انه كانت هناك مدرستان أو اتجاهان: اتجاه للخارجية الأميريكية والسفارة فى القاهرة اللتان تؤيدان تقديم المعونة العسكرية لمصر، واتجاه : لبرنامج الأمن المتبادل الذى كان يعبر عن الأصوات المعارضة والاتجاه المعارض، هذا بالإضافة إلى عدد من الأصوات فى الكونجرس الأميريكى من الأعضاء إليهود المؤيدين لإسرائيل والمعارضة لإرسال شحنات الأسلحة إلى مصر حتى لا تخلق اختلالا فى إمدادات الأسلحة وتشجع العرب على التشدد وتدفعهم للحرب ضد إسرائيل، وإنه لو كانت الولايات المتحدة تنوى تسليح مصر فإنها تكون بذلك قد تناقضت مع نفسها لأن ذلك لا يخدم أهداف الدفاع الإقليمى [١].

إلى جانب هذه القوى الداخلية المعارضة، كان على الإدارة الأميريكية (الخارجية) وعلى السفارة الأميريكية فى مصر أن تواجه المعارضة البريطانية الحادة لخططها فى تقديم معونة عسكرية لمصر، وقد انتقد كافرى سياسة بريطانيا تجاه حظر إرسال السلاح إلى مصر ووصفها بأنها قائمة على فروض خاطئة وحث الخارجية الأميريكية أن تختار على الفور وأن تمضى فى تنفيذ برامج المعونة المؤقتة لمصر وأن أى تأخير يعنى تبديد كل الامال فى التعاون العربى مع الغرب، ويوصى صراحة بضرورة مقاومة المحاولة البريطانية لتأخير البرنامج الأميريكى المؤقت لمصر بل وبضرورة مضاعفة الجهود الأميريكية بأى ثمن لأن ذلك هو السبيل الوحيد لدور أميريكى نشط وفعال فى أصعب مفاوضات مقبلة وحتى يبقى للغرب من خلال الولايات المتحدة بقايا مكانة فى الشرق الأوسط [٢] .

وفى نفس الوقت كانت الدبلوماسية الأميريكية تتعرض لضغط مباشر ومكثف من الخارجية البريطانية خلال المباحثات التى أجريت فى لندن ٣ ـ ٥ يناير ١٩٥٣ ، وكان محور هذه المباحثات قلق الخارجية البريطانية واعتراضها على مشاورات الولايات المتحدة مع الضباط المصريين لبيع قائمة من المعدات العسكرية لمبالغ تصل إلى ثلاثين مليون دولار. وكان هدف (بايرود) الذى يمثل الخارجية الأميريكية فى المباحثات أن يوضح هدف السياسة الأميريكية من تقديم برنامج مؤقت للمعونة العسكرية لمصر قبل المفاوضات المصرية البريطانية ولكنه كان يصطدم باعتراض الخارجية البريطانية وهيئة الأركان البريطانية التى تتهم الولايات المتحدة (بسوء النية) لإصرارهم أولا على أن تكون بريطانيا هى المصدر الرئيسى للسلاح لمصر للتحكم فى نوع السلاح وكمياته، وثانيا استغلال السلاح كورقة للمساومة خلال المفاوضات المقبلة [٣] .

إزاء هذه الإختلافات فى تناول موضوع «سياسة التسليح» تجاه مصر بين الدبلوماسيتين الأميريكية والبريطانية خلال مباحثات لندن (٣ ـ ٥ يناير ١٩٥٣) طرحت الولايات المتحدة سياستها فى تسليح مصر فى ورقة سلمتها بمعرفة السفارة الأميريكية فى لندن فى ٣ يناير ١٩٥٣ [٤] تحدد الإطار السياسى والعناصر العسكرية لهذه السياسة .

---

(١) رسالة نائب نيويورك فى مجلس النواب ايمانويل سيللار Emanuel Celler إلى وزير الخارجية انشيسون فى ٦ يناير ١٩٥٧ ـ انظر :

Cong. Record. Appendix AG 1, Jan. 6, 1953.

2 - Incoming telegram, Dept. of State Secret, from Cairo to Secretary of State no. 1552, Jan. 2, 1953 774.5/MSP. 1- 53.

(٣) برقية (بايرود) السرية من لندن إلى الخارجية الأميريكية فى واشنطن رقم ٣٦٤٠ فى ٣ يناير ١٩٥٣ عن المباحثات الأميريكية البريطانية حول اثار البرنامج المؤقت للمعونة العسكرية لمصر ـ انظر

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from London to secretary of State no. 3640 Jan. 3, 1953 rptd info. Cairo, 185 from Byroade 774.5/ MSP/ 1-353.

(٤) برقية السفير الأميريكى فى لندن والتر جيفورد Walter Gifford إلى واشنطن فى ٣ يناير ١٩٥٣ ـ انظر :

Incoming telegram from London no. 3674 Jan. 3, 1953, 774.5-1-353 MSP/ Defense Matters.

١ ـ أن حكومة محمد نجيب أبدت استعدادا لدراسة دخول مصر فى نظام دفاع مشترك مع الدول الغربية إذا ساعدتها الولايات المتحدة فى تسوية المسألة المصرية البريطانية بجلاء بريطانيا عن القناة .

٢ ـ أن حكومة نجيب تقدم أحسن الفرص للغرب لوضع ترتيبات مرضية للدفاع المشترك فى المنطقة .

ـ أنه فى مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة مقتنعة بضرورة تقديم برنامج مؤقت للحكومة العسكرية لمحمد نجيب .

على أن هذه الورقة الأميريكية التى حددت أهداف السياسة الأميريكية وعناصرها من تسليح مصر كانت ترد عليها بعض المحاذير التى تتلخص فى :

ـ الشكوك البريطانية والإحساس بضرورة طمأنة المملكة المتحدة بعدم أستخدام القوات المسلحة المصرية لها للهجوم مع القوات البريطانية .

ـ التأكيد على إستمرار حصول مصر على أسلحتها من المصدر التقليدى (المملكة المتحدة) مع عدم استبعاد شراء مصر للأسلحة الأميريكية أو شراء الولايات المتحدة لأسلحة بريطانية تنقلها إلى مصر .

ـ التعهد بالتشاور الوثيق والتنسيق بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة فى إعداد برامج التسليح .

وباختصار وضعت الورقة الأميريكية عدة عناصر تستهدف طمأنة بريطانيا سياسيا وعسكريا من تسليح مصر وكانت فى غاية الوضوح عندما ربطت بين تسليحها لمصر وبين مدى التقدم فى التزام مصر بالاشتراك فى نظام الدفاع المشترك ، كما ان حجم مطالب المساعدة الأميريكية يتوقف على (أداء مصر) فى هذا الاتجاه .

وبرغم هذا التأكيد والتوضيحات استمرت اعتراضات البريطانيين على تزويد مصر بالسلاح فقد رفض رئيس أركان الحرب الإمبراطورية الجنرال ريدمان General Redman رفضا باتا برامج التسليح الأميريكى إلى حد وصف البرنامج بأنه بدعة وكفر Heresy [١] وأدرك الجانب الأميريكى أن بريطانيا تريد أن تمارس نوعا من (الفيتو) على برنامج التسليح الأميريكى لمصر وهو ما ترفضه السياسة الأميريكية .

كانت السياسة الخارجية الأميريكية تواجه عند هذا الحد مأزقا حقيقيا ، فهى من ناحية تتلقى إشارات واضحة من سفارتها فى القاهرة تحذر من خطورة التأخير فى الإستجابة لمطالب مصر من تزويدها بالسلاح إلى الحد الذى وصف فيه كافرى الموقف بأن «الأرض تغوص تحت أقدامهم فى مصر» [٢] بسبب قلق الضباط ومخاوف القيادة العسكرية من نمو التيار المحايد المناهض للغرب، وقد استجاب بايرود مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشؤون الشرق الأدنى لهذا التحذير الذى بعث به كافرى من القاهرة أنه وإن لم يتمكن من تحقيق تقدم فى مفاوضاته مع البريطانيين فإنه سوف يحث على تسوية الموضوع على أعلى مستوى بين الحكومتين[٣].

---

(١) برقية السفير الأميريكى من لندن إلى الخارجية الأميريكية عن جلسة المباحثات الثنائية فى ٥ يناير ١٩٥٣ لبحث أمداد مصر بالسلاح طبقا للورقة الأميريكية ـ انظر :

Incoming telegram from London to Secretary of state no. 3691 Jan. 6, 1953, 774.5/1-653.

(٢) برقية كافرى إلى الخارجية فى ٧ يناير ١٩٥٣ عن مقابلات عبد الناصر مع ضباط الجيش ووعوده لهم بتزويد مصر بالسلاح من الولايات المتحدة وتلويحه بأنه مع أن مستقبل مصر يرتبط بالغرب إلا ان التيار المحايد والمناوئ للغرب ينمو بقوة وأن مصر غير قادرة على مواجهته دون مساعدة حقيقية ـ انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, secret, to secretary of state no. 1590 from Cairo, Jan 7,. 1953, 774.5/1-7-53.

أرسل كافرى إلى «بايرود» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية .

(٣) برقية بايرود إلى كافرى من لندن رقم ٣٧٤٦ فى ٩ يناير ١٩٥٣ ـ انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, secret. from London to secretary of state, sent to Cairo, for Ambassador no. 199 from. Byroade 774.5 MSP/1-9-53.

ثالثا : موقف الإدارة الأميريكية الجديدة فى رئاسة دوايت ايزنهاور منذ يناير ١٩٥٣ :

لقد بدا انه أمام الإدارة الجديدة فى الولايات المتحدة مهمة بذل محاولة أخرى للتوصل إلى صيغة تتغلب بها على اعتراضات بريطانيا من ناحية ، ثم على تحفظات الأمن المتبادل من ناحية ثانية . وفى نفس الوقت تستجيب لتحذيرات وضغوط السفارة الأميريكية فى مصر من ناحية ثالثة وأخيرا تعالج الموقف الناجم عن فشل الوفد العسكرى المصرى فى واشنطن الذى لم يتوصل إلى أى نتيجة فى مفاوضاته مع وزارة الخارجية والدفاع .

كان أمام الخارجية الأميريكية أن تطرق بابا جديدا وهو عدم ربط البرامج المؤقتة للتسليح لمصر بمفاوضات الدفاع فى المرحلة الحالية مع تقديم ضمانات محددة للبريطانيين (منع اى اعتداءات على الجنود البريطانيين فى مصر) وبحث تأثير هذه المساعدات على المفاوضات الخاصة بالسودان، ثم تحدد نوعيات وكميات الأسلحة المطلوبة لمصر واستبعاد الأنواع التى قد تعترض عليها بريطانيا .

ولكن برغم هذه الصيغة التى تعبر عن متابعة الخارجية الأميريكية لجهودها فى ظل الإدارة الجديدة للرئيس ايزنهاور لتأمين الموافقة على برنامج المعونة العسكرية لمصر، فإن ادارة برنامج الأمن المتبادل كانت تصر على تحفظاتها التى تتصل بجوهر اتجاهات الإدارة الأميريكية نحو مصر والشرق الأوسط ، فكان مدير برنامج الأمن المتبادل يثير مشكلة تأثير برنامج المعونة المقترح لمصر على الحكومة الإسرائيلية التى سوف تطالب بالمثل، ويحدد تحفظاته على تزويد مصر بالطائرات بقصد دعم نظام نجيب، ويتساءل عن كيفية تبرير هذا للإسرائيليين ويطرح مدير برنامج الأمن المتبادل ان المشكلة هى فى السؤال، هل تشجع الإدارة الأميريكية نجيب على دخول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أم شن الحرب على إسرائيل؟.

ويخلص مدير برنامج الأمن المتبادل إلى أنه من الخطورة البالغة وضع مثل هذه الأسلحة فى أيدى نظام مزعزع لا يزال فى حالة حرب[١].

فمعركة الخارجية الأميريكية كانت فى الواقع مزدوجة، معركة مع الخارجية البريطانية، ثم معركة مع أجهزة اخرى داخل الإدارة الأميريكية ذاتها مما أوقع الدبلوماسية الأميريكية فى هذه الفترة فى درجة من التردد وعدم الحسم والتأثير بالضغط على كل الأطراف.

فى نفس توقيت اعتراض برامج الأمن المتبادل على المعونة لمصر بسبب تأثيرها على إسرائيل، توالت ضغوط كافرى وتحذيراته من احتمالات فقد الثقة فى الولايات المتحدة وانهيار مكانتها فى مصر بل وضياع

---

(١)انظر مذكرة برنامج للأمن المتبادل إلى الخارجية الأميريكية التى تعكس الاصوات المعارضة لتسليح مصر فى ٢٢ يناير ١٩٥٣ كرد على المحاولة الجديدة للخارجية بطلب تفويض من الرئس ايزنهاور بتزويد مصر بمعونة عسكرية على سبيل المنحة ـ انظر:

Martin, sub. Grant military aid for Dept. of state. Deputy under secretary, top secret jan. 22, 1953, Memo to MR Matthews of M.S.A. EM Egypt, 774. 5-5/ MSP / 1-2-53.

النفوذ الأميريكى فى مصر والمنطقة كلها إذا لم ينفذ برنامج التسليح، ويقول كافرى بتشاؤم: « إنه لو دمرنا مكانتنا فى مصر فإننا يجب أن نستعد لتصفية أعمالنا فى الشرق الأوسط[١].»

ويحاول دالاس فى مستهل عهده بالخارجية طرح صيغة يرضى بها البريطانيون وينقذ الموقف فى مصر عن طريق التباحث مع البريطانيين فى قائمة الأسلحة المطلوبة لمصر، ثم التشاور مع بريطانيا حول الموقف والوضع فى مفاوضات السودان وأوضاع الأمن الداخلى، وذلك قبل اخطار نجيب بقرار المعونة، وكان دالاس فى كل هذا حريصاً على تأكيد عدم احقية البريطانيين فى ممارسة الاعتراض على أهداف الولايات المتحدة فى مصر[٢].

وقد أضيف إلى ضغوط البريطانيين فى لندن، وضغوط كافرى فى القاهرة، وضغوط برنامج الأمن المتبادل فى واشنطن، ضغوط أخرى من الضباط المصريين أعضاء مجلس قيادة الثورة، حيث لاحت فى الأفق نذر الفشل التى تواجه البعثة العسكرية المصرية فى واشنطن للتفاوض على شراء الأسلحة وبحث استدعائها من مهمتها الفاشلة[٣].

ولم يكن أمام الخارجية الأميريكية ـ بعد أن تجمعت لديها تقارير من سفارتها بالخارج عن احساس اليأس وخيبة الأمل لدى الضباط المصريين فى الحصول على أى معونة سلاح من الولايات المتحدة بسبب تنسيقها لمواقفها مع المملكة المتحدة ـ إلا أن تسعى لبذل محاولة جديدة لإدراكها أن الضباط المصريين قد بدأوا يفكرون فى البحث عن مصادر أخرى للأسلحة من ناحية ولإدراكها أيضا أن استتباب الحكم يعتمد على قدرة نجيب فى اثبات الاتجاه الموالى للولايات المتحدة بحيث يترجم فى شكل معونة عسكرية، واخيرا ضرورة دعم نجيب بالأسلحة حتى يقف الجيش وراء سياسة الاعتدال التى ينتهجها[٤].

فى ضوء هذه التقديرات للخارجية الأميريكية راحت تبحث من جديد عن متغير لرفع توصية لرئيس الجمهورية باعتبار مصر مؤهلة للمعونة العسكرية للتغلب على اعتراضات إدارة الأمن المتبادل، وطرحت الخارجية تصورها فى الآراء التى قدمها (بايرود) مساعد وزير الخارجية فى شكل توصيات محددة لتقديم المعونة لمصر وقد شرح (بايرود) فى خلفية توصياته ان نظام الحكم الجديد فى مصر يتيح للولايات المتحدة أفضل الفرص للتوصل نحو تسوية لأعقد مشكلات الشرق الأوسط وان الولايات المتحدة انتهجت سياسة التشجيع لحكومة مصر بتقديم عشرة ملايين جنيه منحة لشراء القمح وعرضت بيع معدات عسكرية قيمتها ١١ مليون دولار.

---

(١) انظر برقيات كافرى المتتابعة فى ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨ يناير ١٩٥٣ ارقام ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧١٧، ١٧٣٣ على التوالى، ومذكرة الخارجية ـ ادارة الشرق الأدنى فى موجز الأحداث الأسبوعى في ٢٧ يناير، وبرقية دالاس إلى لندن والقاهرة رقم ٥٠٠١، ١٥٣٠ فى ٢٨ يناير ١٩٥٣، والوثائق بنفس الملف 774. 56/1 -53

(٢) رسالة دالاس إلى سفيريه فى لندن والقاهرة حول الموقف الأميريكى من الاعتراضات البريطانية لوقف برنامج التسليح ـ انظر:
Outgoing Telegram, Dept. OF STATE, SECRET, SENT TO AMEMBASSY, LONDON, PRIORITY 5001, OUTGOING TELEGRAM, PTS INFO, AMEMBASSY LONDON, PROIRITY 500, JAN. 28, 1953, (1950 - 1954 DEFENSE MATTERS).

(٣) مقابلة عبد المنعم أمين مع السفارة الاميريكية فى ٧ فبراير ١٩٥٣ انظر برقية السفارة رقم ١٨٠٨ فى ٧ فبراير ١٩٥٣ ملف / 774. 56 2-7-53ومقابلة عبد الناصر وعبد المنعم امين لمستشار السفارة فى ٢٨ فبراير نقلا احساسهما بخيبة الأمل برغم وقوف مصر موقفا مرنا فى مباحثات السودان ـ انظر برقية السفارة رقم ١٨١٠ فى ٨ فبراير بنفس الملف، وبرقية دالاس إلى القاهرة فى ٩ فبراير عن نتائج مباحثات البعثة العسكرية فى واشنطن، برقية رقم ١٦٠١ فى ٩ فبراير بنفس الملف.

(٤) مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٣، انظر
Office Memo U.S. govt. secret, To NE MR ..Dorsey, Feb. 10, 1953 from NE MR ORTIZ sub. Weekly summary of events, Egypt & sudan Feb 2-10- 1953., 774. 00/2- 10- 53

ويشير (بايرود) أيضا أن المصريين كانوا متلهفين للحصول على طائرات لكن الرئيس السابق (ترومان) اعترض على المعونة العسكرية ولو على أساس الدفاع، ولذلك اقترح (بايرود) كإجراء مؤقت عرض تدريب (٥٠) طيار مصرى كخطوة نحو مساعدة المصريين فى مسئولياتهم المتوقعة للدفاع عن القناة والشرق الأوسط ككل[١]. ويقرر دالاس هذه التوصيات فى رسالة منه إلى «هارولد ستاسن» Harold stassen المدير الجديد لبرنامج الأمن المتبادل وذلك من باب إبداء التأييد المادى لحكومة نجيب بدعم كفاءة القوات الجوية المصرية وكبادرة على حسن النوايا السياسية[٢] كما اقترح دالاس على (استاسين)Stassen أن يطلب من رئيس الجمهورية إعتبار مصر مؤهلة للحصول على منحة المعونة العسكرية لتدريب عدد محدود من الأفراد فى القوات المسلحة المصرية فى المنشآت العسكرية الأميريكية، ويلاحظ الباحث أن هذا الإتجاه الجديد لدى الخارجية الأميريكية قد تزامن مع توقيع اتفاقية السودان فى ١٧ فبراير ١٩٥٣ والإحساس بأهمية تشجيع الاعتدال لدى الحكومة المصرية [٣]

وقد شرح دالاس الدوافع التى حدت بالولايات المتحدة لاعادة النظر فى تقديم المعونة العسكرية لمصر ونوعية المعدات التى سوف تقدمها فى رسائل منه إلى السفارتين الأميريكية فى القاهرة ولندن وباريس لخصها فى أنها تهدف للحفاظ على مكانة حكومة محمد نجيب بحيث تسمح له بحرية الدخول فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كما أن الإستجابة لطلب المعونة العسكرية لا يخدم فقط الحفاظ على الثقة فى الغرب والولايات المتحدة بل يخدم المفاوضات المقبلة خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر برنامج المعونة بمثابة خطوة سياسية ذات أهمية خاصة تزيد من فرص نجاح مفاوضات قاعدة قناة السويس [٤].

استمرار القوى المعارضة لتزويد مصر بالسلاح. الخارجية البريطانية ـ إدارة الأمن المتبادل:

ولكن هذه المحاولة مرة أخرى كان محكوما عليها أن تصطدم بعقبتين رئيسيتين، وهما وان لم يحولا دون موافقة الرئيس ايزنهاور على توصيات الخارجية ودالاس* لكنهما من الناحية العملية حالتا دون وضع موافقة ايزنهاور موضع التنفيذ[٥].

---

(١) توصيات بايرود لاعتبار مصر مؤهلة للمعونة العسكرية فى ١٤ فبراير ١٩٥٣، انظر:

Top Secret, Dept. of state. Assistant secretary. Feb. 14, 1953 to the secretary from NEA, Byroade, sub. Recommendation that Egypt be found eligible for grant military aid, 774.5 - MSp/2 - 14 - 53.

(٢) رسالة دالاس الى ستاسين مدير برنامج الأمن المتبادل ـ انظر:

Top secret, To MR Stassen, from Dulles, Feb. 14, 1953, 774.5/ MSp/ 2-14-53.

(٣) انظر مذكرة ادارة الشرق الادنى فى ٢٤ فبراير ١٩٥٣ فى موجز الاحداث الاسبوعى من ١٨ إلى ٢٤ فبراير ١٩٥٣ ملف: 774.56/ 2- 25-53

(٤) برقية دالاس رقم ١٧٦٤ للقاهرة، ٥٩١٥ للندن، ٤٧٣٨ لباريس، ملف: 774.56/2 - 25 - 53

(*) يروى ايفلاند، ضابط المخابرات الأميريكية فى كتابه (حبال من الرمال) عن اعتبارات اتخاذ ايزنهاور لهذا القرار، أن الولايات المتحدة قدمت هذا العرض لضمان مغادرة البريطانيين سلميا من قاعدة السويس وكثمن لجلاء قوات بريطانيا عن القاعدة، . وان الولايات المتحدة عرضت تزويد مصر بالأسلحة التى تمكنها من الدفاع عن القناة التى تعتبر شريان الحياة لبريطانيا، وذلك ازاء رفض مصر احتفاظ بريطانيا بحامية فى القاعدة للدفاع عن القناة. ويذكر (ايفلاند) أنه قد اشترك في اعداد (تقرير الاهلية) لموافقة الرئيس ايزنهاور ومن نصوصها الهامة إن الترتيبات بين مصر والولايات المتحدة حيوية للدفاع عن الشرق الادنى وان المعدات العسكرية الاميريكية لن تستخدم لشن العدوان ضد أى دولة، وفى اغسطس وقع ايزنهاور وثيقة سرية للغاية عن أهلية مصر لتلقى منحة عسكرية ـ انظر:

Eveland, Crane, Wilbur, Ropes of sand. America,s failure in the Middle East. W.W Nourton, co., 1980, Landon, N.Y.PP.87 - 90

(٥) لمراجعة نوع المعدات والأسلحة التى عرضتها الولايات المتحدة على مصر أنظر:

Outgoing telegram, Dept. of state, secret, Amembassy, Cairo A- 339, April 2/19/53, 774.56. 56- 4/2-53..

معارضة إدارة الأمن المتبادل:

تمثلت العقبة الأولى فى اعتراضات مدير الأمن المتبادل على رسالة دالاس اليه فى ١٩ فبراير ١٩٥٣ وكرر مرة أخرى أنه سوف يطرح على رئيس الجمهورية ردود الفعل الاقليمية لمثل هذه المعونة فى اسرائيل، وبذلك كان موقف الخارجية والدفاع فى جانب، وموقف إدارة الأمن المتبادل فى جانب آخر، فبينما كانت حساسية اسرائيل تنعكس فيما تثيره إدارة الأمن المتبادل من اعتراضات، كانت الخارجية والدفاع تؤكدان أن الهدف الأشمل والأعم بالنسبة لدعم مصر باعتبارها الدولة الرئيسية فى العالم العربى يفوق بكثير الآثار المترتبة على اسرائيل(١).

وعلى الرغم من أن الرئيس الأميريكى دوايت ايزنهاور قد وافق فعلا فى ١٧ مارس ١٩٥٣ على التوصية المرفوعة إليه بمنحة المعونة العسكرية لتدريب الطيارين المصريين بموجب قانون الأمن المتبادل(٢) واعداد اتفاق المعونة(٣)، فإن العقبات بدأت تظهر امام الإدارة لتنفيذ هذه الموافقة من جانب البريطانيين تحت مختلف الذرائع والحجج(٤)، ولو أن الولايات المتحدة حاولت الاحتفاظ لنفسها بالقرار الأخير.

وسرعان ما أعربت الخارجية البريطانية عن قلقها من برنامج المعونة العسكرية (تدريب الطيارين ـ انواع السلاح وكمياته مواعيد تسليم الذخائر) خاصة لما ينطوى عليه هذا القرار من اعتبارات عسكرية وتأثير على المركز التفاوضى للمملكة المتحدة مع مصر، وتشجيع مصر للتحول إلى الولايات المتحدة كمصدر لتزويدها بالطائرات، فضلا عن القلق ازاء مواعيد تسليم العربات المدرعة وكميات الذخيرة(٥). ولم تكتف الخارجية البريطانية بنقل اعتراضاتها (عن طريق السفارة الأميريكية فى لندن) بل ارسلت تعليماتها إلى سفارتها فى واشنطن للاعراب عن قلقها فى مقابلة بين أحد مسؤولى السفارة البريطانية مستر «بيلى» وبين مستر «جرينجان» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية بحجة ان ذلك سوف يشجع المصريين على الإعتقاد بحصولهم على ما يريدون دون تقديم مقابل لتلبية المصالح الغربية فيما يتصل بمشكلة السويس وذلك على الرغم من تبريرات الخارجية الأميريكية، ان ذلك بمثابة برهان على حسن النية فقط وأن الولايات المتحدة لا تنوى ان تذهب الى ما هو أبعد من ذلك حتى يتم التوصل إلى ترتيبات مرضية حول المسائل المتصلة بالدفاع(٦).

---

1 - Top secret, to secretary from NEA, MR jernegan, sub, grant assistance for military training for Egypt Feb. 28, 1953, F.W. 774. 5 / MSP/ 2- 1953.

(٢) موافقة الرئيس ايزنهاور على منحة المعونة العسكرية ـ انظر مذكرة ادارة الشرق الادنى بالخارجية الاميريكية:

Office Memo, Secret, March 17, 1953 to NE MRB urdett. sub. weekly summary of events, march 17, 1953. 74. 00/ 3-17-53.

(٣) مذكرة الخارجية الامريكية. إدارة الشرق الادنى عن اعداد الاتفاقية بالتشاور بين وزارتى الدفاع وادارة الأمن المتبادل ـ انظر:

Office Memo, Secret, March 24, 1953 774. 00/ 3- 24 - 53.

4- Outgoing telegram, Confidential, Security, April 14,

1953 sent to Amembassy London no. 6804, Cairo, 2006, 774. 56/ 4 - 1453.

(٥) اعتراضات الخارجية البريطانية المشار إليها ابلغتها السفارة الأميريكية فى لندن إلى واشنطن فى برقية رقم ٥٧٣١ فى ٢٢ ابريل ١٩٥٣

ملف

774. 56/ 4 - 22- 53.

(٦) مقابلة مدير إدارة الشرق الادنى بالخارجية الاميريكية مع مسؤول السفارة البريطانية في ٢٢ ابريل ١٩٥٣ ـ انظر:

Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, April 22, 1953, Sub. British Concerns at the American offer to train Egyptian jet pilots 774.5/MSP.

والواقع أن قرار الرئيس ايزنهاور بالموافقة على تدريب الطيارين المصريين رغم أنه كان يشكل جانبا واحدا فقط من جوانب المعونة العسكرية فقد ظل محل اعتراض الخارجية البريطانية، ويقدر الباحث أن الخارجية والادارة الأميريكية كانت إلى حد ما مضطرة ولو مؤقتا إلى اتخاذ هذا الموقف الإيجابى قبيل زيارة دالاس للقاهرة فى مايو ١٩٥٣ اى بعد قرار ايزنهاور بفترة وجيزة. وفى ظل ظروف المفاوضات المصرية البريطانية حيث قدمت الخارجية الأميريكية ردا ايجابيا للملحق العسكرى المصرى فى واشنطن قبل سفره للقاهرة فى ٧ مايو ١٩٥٣ بناء على استفساره بتعليمات صريحة من القاهرة، أجابت الخارجية بانها سوف تكون على استعداد لبيع كميات من الأسلحة للقاهرة، وكانت تبريرات الخارجية الأميريكية للحكومة البريطانية هى: ان الرفض لطلبات مصر سوف يثير الشكوك فى نوايا الولايات المتحدة تجاه مصر ويدفعها إلى عرقلة المباحثات مع المملكة المتحدة، فضلا على خلق جو غير موات لزيارة دالاس، ومع أن الخارجية الأميريكية قدمت هذا الرد الإيجابى للملحق العسكرى المصرى فقد قدرت إرجاء الاعلان عن بيع الأسلحة فى ذلك الوقت زيادة فى طمأنة البريطانيين(١).

بيد ان زيارة دالاس لمصر ومقابلاته مع عبد الناصر لم تؤت ثمارها من حيث حصول دالاس على موافقة مصرية صريحة، أو موقف مصرى صريح يرقى لدرجة الإلتزام بالإنضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط(*). الأمر الذى دفع الإدارة الأميريكية بعد رحلة دالاس إلى مصر إلى عدم الاستجابة لتزويد مصر بكافة الأسلحة التى طلبتها من قبل مما دفع عبد الناصر وعامر إلى الإجتماع بمسئولى السفارة الأميريكية فى القاهرة للإعراب عن خيبة أمالهم وأوضحا انهما لا يطلبان أسلحة صغيرة يخشى منها شن حرب عصابات على البريطانيين بل دبابات ومدرعات وانهما على استعداد لتقديم ضمانات بعدم استخدامها ضد البريطانيين.

ووصل اليأس بعبد الناصر ان قال لمسئولى السفارة «انه إذا استمر موقف الولايات المتحدة دون تغيير فليس امامه من بديل سوى ان يشرح لضباط الجيش أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تمنع السلاح تحت ضغط من بريطانيا» واضاف عبد الناصر ان هذا آخر ما يريد أن يقوم به وانه حريص على خلق مشاعر موالية للاميريكيين فى الجيش إستعدادا للتعاون فى المستقبل وانه لذلك فهو يرجو بصفة خاصة أن تكون اول شحنات الأسلحة من الولايات المتحدة(٢).

وأوصى كافرى فى ضوء مقابلة عبد الناصر بضرورة اتخاذ قرار عاجل بالإستجابة لطلبات مصر، أولا لتحقيق دعم النظام داخليا بواسطة الجيش، وثانيا تشجيع الاتجاه الموالى للغرب ولامريكا فى مصر، وثالثا

---

(١) تبريرات الخارجية الأميريكية لتقديم رد ايجابى لمصر بالتوازى مع تقديم تأكيدات لسفارة الخارجية البريطانية وردت فى برقيتين حداهما من دالاس إلى القاهرة والثانية من دالاس إلى لندن ـ انظر:

Outgoing telegram, Dept. of state, confidential, sent to Amembassy, London priority 7150, rptd. info. Cairo,no. 2115 May 1, 1953, 774. 56 /5-1-53, outgoing telegram sent to London no. 7198 May 5, 1953

(*) راجع نصوص مقابلات دالاس مع نجيب وعبد الناصر ومحمود فوزى خلال زيارته للقاهرة فى الفصل السابق

(٢) مقابلة عبد الناصر وعامر مع السفارة الأميريكية فى ٢٩ يونيو ١٩٥٣ انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from cairo,tosecretary of state no. 265, june 29, 1953. 774--4- 6- 53

تجنب خيبة الأمل فى الدور لأميريكى وهو العامل الوحيد الذى يمنع المزيد من التشدد المصرى فى موضوع جلاء القوات البريطانية من قاعدة السويس[١].

إلا أن تردد الإدارة كان واضحا فى تجاوبها مع كافرى حيث رفضت الإستجابة لتوصياته بإعادة النظر فى تزويد مصر بالسلاح وصارحت الخارجية الأميريكية سفارتها بالقاهرة ان الرئيس ايزنهاور قد كرر تأكيداته للبريطانيين بعدم تزويد مصر بالسلاح لحين اتضاح الموقف بالنسبة للمشكلة المصرية البريطانية[٢].

ولقد أصاب هذا التردد الأميريكى أو بالأحرى النكوص الأميريكى فى تنفيذ ما وعد به بعد ان قرر ايزنهاور إرجاء تسليم الأسلحة الرئيسية لمصر ، اصاب هذا النكوص الأميريكى عبد الناصر بمشاعر الأحباط وفسرها بأنها نوع من الرضوخ للضغط البريطانى[٣]. وينقل كافرى عن عبد الناصر قوله بمرارة انه ازاء افتقار الولايات المتحدة للاهتمام بالمطالب المصرية فسوف يسمح لبعض ضباط الجيش من الشباب بالذهاب إلى بوخارست فى مؤتمر للشباب وأنه لا مانع لديه من البحث عن أماكن أخرى للحصول على متطلبات الجيش المصرى من سلاح، ولعل عبد الناصر لم يكن يذكر ذلك بصفة جدية وإنما كان يتخذ منها ورقة للضغط على الولايات المتحدة. ويحذر كافرى بعد نقله هذا القول عن عبدالناصر، ان لذلك دلالاته السياسية الهامة، ولكن تحذيرات كافرى راحت سدى بعد ان ظل الوعد الأميريكى معلقا دون تنفيذ بل لم يكتب له أن ينفذ حتى بعد توقيع اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية فى أكتوبر ١٩٥٤.

ضغوط الحكومة البريطانية لمنع تزويد مصر بالسلاح

ظلت الضغوط البريطانية مستمرة على الخارجية الأميريكية لإقناعها بالامتناع عن تقديم أى معونة عسكرية أو إقتصادية لمصر حتى تتحقق نتائج ملموسة للمفاوضات المصرية البريطانية، بل ولا يقدم أى عرض بهذه المعونة إليهم الا بموافقة الحكومة البريطانية، وكانت الولايات المتحدة تجتهد فى التغلب على هذه الضغوط والبحث عن سبيل لعدم مسايرة المملكة المتحدة فى اساليبها، ففى نوفمبر ١٩٥٣، أبلغ (دالاس) وزير الخارجية البريطانى (انتونى ايدن) إنه من أجل موازنة المعونة المقدمة لاسرائيل فإنه من الهام الإعلان عن تقديم معونة

---

(١) مقابلة عبد الناصر وعامر مع السفارة الأميريكية فى ٢٩ يونيو ١٩٥٣ انظر:
Incoming telegram. Dept. of state, secret, from cairo, to secretary of state no. 265, june 29, 1953, 774- 4- 6- 53

(٢) رد الخارجية على توصيات كافرى باعادة النظر ى قرارها بإرجاء تسليم الأسلحة ـ انظر:
Outgoing telegram Dept. of state, secret, sent to Amembassy, Cairo 5, rptd London 35 july 2, 1953, 774, 56/6-293.

(٣) انظر رد فعل عبد الناصر فى برقية كافرى رقم ١٤٠ من السفارة الأميريكية إلى الخارجية فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣:
Incoming telegram. Dept. of state, top secret, from Cairo to secretary of state no. 140, july 29 1953, 774.58/72953.

للعرب وان مصر هى المكان الوحيد الملائم للتحرك على الفور، ولكن وزير الخارجية البريطانية (ايدن) حث دالاس على تأجيل القرار حيث أنه رأى ان تخصيص معونة لمصر يعنى الكشف عن اختلاف كبير بين السياستين الأميريكية والبريطانية، كما يعنى تشجيعا للطرف المصرى، كما ابلغ (ايدن) السفير الأميريكى فى لندن انه واثق من أن بريطانيا سوف تصل الى اتفاق مع مصر ونفى أن تكون قد قررت عدم التوصل إلى اتفاق وحث على عدم اتخاذ أى خطوة مع مصر (١).

واستمرت الحكومة البريطانية فى ضغوطها فى مؤتمر برمودا ديسمبر ١٩٥٣ على الرغم من اصرار الولايات المتحدة على عدم ارجاء تقديم المعونة لمصر. لكن ايدن كان دائما يحذر من أن تقديم المعونة لمصر سوف يؤثر سلبا على المفاوضات المصرية الانجليزية، وكتب تشرشل إلى ايزنهاور مرتين فى ١٩، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ يحتج على تقديم المعونة لمصر ورفض تقديم أى تنازلات(*).

والواقع أنه برغم ادراك الخارجية الأميريكية لأهمية تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر حتى تسهم فى تقديم المفاوضات المصرية الإنجليزية حول القناة، وبضرورة إدخال مصر فى انحياز حاسم مع العالم الحر ولضمان تعاون مصر فى ترتيبات الدفاع التى تضمن الإتاحة الدائمة للقاعدة (٢). فإن تقرير الخارجية الأميريكية ـ فى النهاية كان قد انتهى إلى أن تقديم المعونة ـ قبيل الاتفاق قد يؤثر على العلاقات الانجليزية الاميريكية دون تغيير الموقف البريطانى، ولكنها كانت من ناحية اخرى ترى ان تقديم المعونة قد يحول دون تدهور مكانة الولايات المتحدة فى مصر ويوازن المعونة الاميريكية لإسرائيل. وظلت فى هذا الموقف المتردد دون

1- Top secret, to secretary, from NE MR Byroade, sub. U.K. approach to the U.S. to delay economic and military aid to Egypt jan, 1945 file1 no, 500 Economic aid

(*) كان مؤتمر «برمودا» لرؤساء حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا قد عقد فى الفترة من ٤ إلى ٨ ديسمبر ١٩٥٣، وقد حضر الاجتماعات جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميريكى، وانطونى ايدن وزير الخارجية البريطانى، حيث ناقشا النزاع المصرى البريطانى. وقد ابلغ دالاس مضمون هذه المباحثات مع ايدن الى السفير (كافرى) فى القاهرة فى برقية رقم ٦٣٨ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٣ (ملف 641.74-12-9-53) حيث طرح ايدن امكانية تحريك المفاوضات مع مصر حول قاعدة قناة السويس لو كان ثمة قدر من المرونة بالنسبة لموضوع اتاحة القناة للاستخدام، وفي نفس الوقت ابلغ دالاس ايدن فى تلك المباحثات ان الولايات المتحدة لا تستطيع تأجيل تقديم المساعدة الاقتصادية لمصر اكثر من ذلك بينما اعترض ايدن على اساس ان لذلك اثره الضار على العلاقات الأميريكية البريطانية واعرب عن امله ان تساند الولايات المتحدة الموقف البريطانى بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق مع مصر قبل تقديم المعونة الاميريكية. وانظر مقابلة دالاس مع السفير المصرى احمد حسين فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٣، البرقية المرسلة إلى السفارة فى القاهرة رقم ٦٤٩ ملف 641.74.12-10-53.

(٢) مذكرة الخارجية الاميريكية عن الاعتبارات السياسية لمساعدة مصر عسكريا:

Top secret, letter to stassen, Director of foreign operations Administration from Frederick Nolting Acting special assistant to the secretary for mutual security affairs oct.2., 1953 774/MSPP 10-253.

حسم خاصة أن توقيت تقديم المعونة كان عنصرا حاسما ومعقدا فى نفس الوقت بسبب تصاعد الحملة التى تطالب بالحياد(*) فى مصر(١).

والواقع أن سياسة الولايات المتحدة لتقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر وان كانت واضحة الاهداف والتصورات تماما لكنها ظلت أسيرة أو رهينة للتوصل لتسوية مشكلة قاعدة السويس فى المفاوضات المصرية الانجليزية، ومن ثم عرضة لتثير واضح من الدبلوماسية البريطانية، وظلت بريطانيا، كما توضح وثائق الخارجية الأميريكية تلح على الولايات المتحدة فى حجب المعونة حتى تقدم مصر على تنازلات تقبلها بريطانيا، وظل هذا محور المفاوضات الثنائية بين ايدن ودالاس وبين تشرشل وايزنهاور.

وفى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تواجه عاملا أخر هو معونتها لاسرائيل وضرورة موازنتها بمعونة للدول العربية وخاصة مصر، ثم عوامل أخرى خاصة بالحفاظ على مكانتها وهيبتها فى مصر، لكن يبدو ان تقديرها لعنصر واهمية العلاقات الأميريكية البريطانية فى ذاتها كان يطغى على كل هذه الاعتبارات الإقليمية مجتمعة.

وبدأت الولايات المتحدة منذ مطلع عام ١٩٥٤ تفصح عن شروط محددة لتقديم المعونة لمصر بربطها صراحة بحل مشكلة قاعدة السويس وتقدم المفاوضات المصرية الانجليزية وقد كلفت الخارجية الأميريكية كافرى فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ بنقل هذه الرسالة إلى عبد الناصر التى قالت بالحرف «إن الولايات المتحدة تعتقد انه من أجل

---

(١) مذكرةإدارة الشرق الأدنى عن أ ساليب بريطانيا واتصالاتها لتاخير المعونة الأميريكية لمصر- نفس المصدر (وثيقة الخارجية الأميريكية فى ٦ يناير ١٩٥٤).

(*) كان تعبير «الحياد» قد بدأ يتردد على لسان قيادات نظام الحكم الجديد فى مصر، ففى ٢٩ يناير ١٩٥٣ اعلن جمال عبد الناصر أنه ليس هناك أى اتجاه لاستبدال الاحتلال بحلف اجنبى «مجموعة خطب وتصريحات جمال عبد الناصر، اخترنا لك ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩، جـ ٢، مرجع سابق ص ٢٨٢، كما انهارت المفاوضات مع بريطانيا فى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ لرفض عبد الناصر مناقشة موضوع الحلف الدفاعى الذى يربط مصر والدول العربية الأخرى بحلف الاطلنطى. انظر: New York Times, April 1953 p.1

كما نشرت صحيفة المصرى فى ١٤ ابريل ١٩٥٣، ١١ مايو ١٩٥٣ ص ١، تصف فيه اى توقيع حلف دفاعى مشترك بانه خيانة سوف تحاربها الشعوب العربية بكل قوتها، ونشرت صحيفة الزمان فى ٧ مايو ١٩٥٣ تقول ان من يتصور ان مصر تميل إلى المعسكر الشرقى او المعسكر الغربى فهو يخطى كل الخطأ» وانظر الاهرام ٨، ١٢، ١٥ مايو ١٩٥٣ ص ١، ص ٢، ٧ الناقد لموقف الولايات المتحدة، و٧ يونيو ١٩٥٣، ص ١ وفى ديسمبر ١٩٥٣ نشرت اخبار اليوم (٥ ديسمبر ١٩٥٣) أن جمال عبد الناصر بعث بتعليمات إلى سفيره فى واشنطن ليبلغ الولايات المتحدة انه ما لم تحث الولايات المتحدة بريطانيا للاستجابة للمطالب المصرية فى منطقة القناة فإنه سوف يعلن «سياسة الحياد الرسمى» بين الشرق والغرب. اخبار اليوم، ٥ ديسمبر ١٩٥٣ ص ١.

كما نشرت الأهرام فى عدد ٣٠ ديسمبر ١٩٥٣، ص ١ انه تم استدعاء سفراء مصر فى موسكو ونيودلهى وكراتشي لاجراء مشاورات فى القاهرة حول السياسة الخارجية الجديدة وان هذه المشاورات سوف تشمل الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية ومحاولات الولايات المتحدة اقامة حلف جديد فى الشرق الأوسط والضغوط البريطانية لدفع بعض الدول للانضمام إلى الغرب فى الحلف العسكرى الجديد. كما يحلل انتونى ناتنج Anthony Nutting وزير الدولة البريطانى للشؤون الخارجية فى تلك الفترة (٥٣ ـ ١٩٥٤) ان جذور حلف بغداد تعود فى الدرجة الأولى إلى فشل بريطانيا واميريكا فى اقناع مصر بالانضمام اليهما فى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط وان بريطانيا حاولت مرارا وتكرارا اقناع عبد الناصر باعادة النظر فى فكرة اقامة حلف على غرار حلف الاطلنطى للشرق الأوسط ولكن عبد الناصر كان مصمما على ابقاء مصر محايدة. انظر صحيفة الأهرام ص ٥، ١، ٥، ٢٢ فبراير ١٩٨٦.

ويلاحظ الباحث أن نغمة «الحياد» المصرى قد بدأت تعلو فعلا فى مطلع عام ١٩٥٣ وخاصة بعد زيارة دالاس لمصر فى ١١ ـ ١٣ مايو ١٩٥٣ ويعود هذا التغير فى توجه مصر الإقليمى ـ كما يحلل «داويشاء Dawisha الي رد الفعل لزيارة دالاس ودعوته لتحالف مصر مع الغرب ورفض مصر لهذه الدعوة واختيارها لسياسة نشطة لمقاومتها.

انظر Dawisha, A. Egypt in the Arab world, the elements of foreign policy (McMillan press ltd) 1976. pp. 10-11

فتح الطريق امام التنمية الاقتصادية الاجتماعية لمصر ـ وهو الأمر الذى يتطلع اليه مجلس قيادة الثورة ـ فإنه يجب حل مشكلة قاعدة السويس بأسرع ما يمكن، وأن مثل هذا التطور من شأنه أن يسمح بتقديم المعونة الكاملة والفعالة من جانب أصدقاء مصر»[1].

ويلاحظ أن هذه الرسالة الأميريكية إلى مجلس قيادة الثورة فى مصر قد جاءت فى اعقاب اتصالات أميريكية بريطانية بين دالاس وايدن فى مؤتمر برمودا (ديسمبر ١٩٥٣)، وفى رسائل بين تشرشل وإيزنهاور فى ١٩، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ مما يرجح إستجابة الولايات المتحدة للمساعى بل الضغوط البريطانية الملحة لتأخير تقديم اى معونة لمصر حتى تم تسوية المشكلة وسواء كان ذلك تشجيعا لمصر أم ضغطا عليها، فالحقيقة تبقى أن هذه المعونة الأميريكية ظلت مشروطة باتفاق مصر مع بريطانيا طوال عام ٥٣، ١٩٥٤. وبتحليل الوثائق الاميريكية لا نملك إلا أن نسجل أن الولايات المتحدة كانت قد الزمت نفسها فعلا بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر مرتبطة بالتسوية المصرية الانجليزية إلا أنه إزاء الاصرار البريطانى والضغوط البريطانية، فقدحجبت كل معونة فى غياب الإتفاق بين مصر المملكة المتحدة[2].

رابعا: الموقف الأميريكى بعد توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية بالأحرف الأولى:

وكان التوقيع بالاحرف الأولى على الإتفاقية المصرية الإنجليزية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ محكا حقيقيا للتحقق من تنفيذ الوعود الأميريكية بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر مشروطة بالتوصل إلى اتفاق وحول قاعدة السويس. وفور التوقيع بالاحرف الأولى على الاتفاقية، كلف دالاس كافرى بإبلاغ الحكومة المصرية بموقفها بعد توقيع الاتفاقية المصرية الإنجليزية:

١ ـ إن الولايات المتحدة على استعداد فى هذا الوقت للدخول فى مباحثات بشأن تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر تنفيذا لالتزام الرئيس ايزنهاور لنجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣.

٢ ـ الولايات المتحدة مستعدة لتزويد مصر بمشروع الاتفاق حين ترغب مصر.

٣ ـ إن معونة الولايات المتحدة سوف تكون بهدف مساعدة مصر فى تنفيذ خططها للتنمية الاقتصادية ودعم قواتها من أجل النهوض بمسئولياتها المتزايدة فى ظل اتفاقية قاعدة القناة.

٤ ـ إن طابع وتوقيت وحجم المعونة الأميريكية سوف يرتبط بالضرورة بالتطورات فى المنطقة بما فى ذلك ـ ضمن عوامل أخرى ـ تنفيذ مصر لاتفاقية قاعدة القناة.

---

(١) رسالة الخارجية الأميريكية إلى سفارتها بالقاهرة برقية رقم ٨٢ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ وجدها الباحث فى ملف المفاوضات المصرية الإنجليزية وفى ملف المعونة الاقتصادية ـ انظر:

Top Secret, for the Ambassador, Code Room, no 820, jan. 22, 1954.

(2) Foreign operations administration secret, sub: U.S economic aid for Egypt, fiscal year 1954- 1955, March 2, 1954, file no. 500. Economic aid to Egypt.

٥ ـ انه سوف يطلب من الرئيس الأميريكى تقريرأهلية مصر لتلقى المعونة العسكرية على أساس أن اتفاقية قاعدة القناة ـ ضمن عوامل اخرى ـ تمثل ترتيبات تقتضى قيام مصر بدور هام فى الدفاع عن المنطقة(١).

وطلب دالاس أن يوضح كافرى للحكومة المصرية أن حجم المعونة الإقتصادية وحجم المعونة العسكرية سوف يتوقف على النتائج التى تتوصل إليها البعثة العسكرية «مجموعة المسح العسكرى» التى سوف توفد إلى مصر عما قريب بعد توقيع الاتفاقيات.

وعلى ذلك فقد كانت بداية المفاوضات المصرية الأميريكية حول تنفيذ الوعود الأميريكية لتقديم المعونة العسكرية والاقتصادية بعد التوقيع بالاحرف الأولى على الإتفاقية المصرية الإنجليزية تمشيا مع الاتفاق الانجليزى الاميريكى باشتراط تسوية المشكلة المصرية الانجليزية أولا، أما الشرط الثانى فهو تنفيذ مصر للإتفاقية كعنصر ضمن عناصر أخرى تتصل بالتطورات فى المنطقة ككل، والشرط الثالث أن قرار أهلية مصر لتلقى المعونة العسكرية يرتبط بترتيبات قيام مصر بدور هام فى الدفاع عن المنطقة

أى أن التكييف الأمنى والإستراتيجى لدور مصر فى المنطقة انطلاقا من توقيع إتفاقية قاعدة القناة كان مبررا للولايات المتحدة لاعتبار مصر مستحقة أو أهلا لتلقى المعونة، فهل تسمح (تطورات المنطقة) بذلك فعلا والمقصود هنا ـ بتطورات المنطقة ـ العلاقات الحرجة والمتوترة مع إسرائيل، وموقف مصر الخارجى (الحياد الايجابى) مما يضع المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر فى الميزان.

الشروط الأميريكية لتقديم المعونة لمصر بعد الإتفاقية المصرية البريطانية:

وقد كان للشروط الأميريكية المرتبطة بالتوقيع على اتفاق ثنائى مع مصر، ثم لضغوط إسرائيل من ناحية ثانية ان دخلت المعونة الأميريكية الموعودة فى طريق مسدود لاخروج منه.

وبالنسبة للشروط الأميريكية فقد بعثت الحكومة الأميريكية الى مصر بنموذج للإتفاقية الثنائية لاتفاقيات المعونة العسكرية حتى تتبين منها الاطار والشروط التى يتم فى ضونها تقديم هذه المعونة، وتتمثل هذه الشروط فى العناصر التالية:

١ ـ ان تستخدم المعدات فقط فى أغراض الأمن الداخلى والدفاع المشروع عن النفس والمشاركة فى الدفاع عن المنطقة وفى تدابير وترتيبات الأمن الجماعى للأمم المتحدة، مع التعهد بعدم القيام بأى عمل عدوانى ضد أى دولة أخرى، وأنه سوف يطلب من مصر الموافقة على الشروط التالية:

أ ـ المشاركة فى تنمية التفاهم الدولى وحسن النوايا وصون السلم العالمى.

ب ـ اتخاذ الاجراءات التى يتفق عليها ثنائيا لازالة اسباب التوتر الدولى.

جـ ـ تنفيذ الالتزامات العسكرية التى اضطلعت بها فى الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف التى تكون الولايات المتحدة طرفا فيها.

---

(١) برقية دالاس إلى كافرى فى ٢٨ يوليو ١٩٥٤ رقم ١١٤ ملف المعونة الاقتصادية تحت عنوان «ماذا ينبغى على كافرى ابلاغه لمصر» ـ انظر:

Telegram received, Secret, july 28. 1954. from secretary of state. washington. priority. 144 file no 500. economic aid to Egypt. sub. what Caffrey should tell to Egypt.

د ـ أن تجعل متاحا وبما يتفق مع متطلبات استقرارها السياسى والاقتصادى، اسهامها الكامل الذى تسمح به مواردها البشرية والتسهيلات والحالة الاقتصادية من اجل تنمية وصيانة قدراتها الدفاعية والقوة الدفاعية للعالم الحر.

هـ ـ إتخاذ كل التدابير المعقولة التى تلزم لتنمية قدراتها الدفاعية.

و ـ إتخاذ الخطوات الملائمة لضمان الاستخدام الفعال للمعونة الاقتصادية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة.

٢ ـ ان تقدم مصر طبقا لميثاق الأمم المتحدة ـ الى الحكومة الأميريكية وللحكومات الأخرى التى يتفق عليها، المعدات والخدمات والمعونة لاخرى لزيادة قدرة هذه الحكومات على الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا ولتسهيل اشتراكها فى تدابير الأمن للأمم المتحدة (١).

٣ ـ ان الحكومةالمصرية لن تسمح بنقل حق أو ملكية المعدات أو المعلومات أو الخدمات المقدمة للغير.

وتطلب الحكومة الأميريكية ـ فى ضوء هذه الشروط ـ من مصر أن تتبادل المذكرات مع الولايات المتحدة بما يعنى الموافقة على هذه الإتفاقية.

والقراءة التحليلية والنقدية لهذا النموذج يوضح أن الشروط المقدمة لا تنطوى على ارتباط مصر مع الولايات المتحدة فحسب، مقابل تقديم المعونة العسكرية بل ومع الغرب ككل. كما يشير نموذج الاتفاقية المقدمة إلى تمتع الأفراد العسكريين الأميريكيين الذين يتواجدون لمراقبة تنفيذ المعونة، بالحصانة الدبلوماسية الكاملة، الأمر الذى سيكون موضع اعتراض مصر فى ردها على هذه الشروط فى مقابلة بين فوزى وكافرى فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٤.

ولم يكن تقديم نموذج الإتفاقية الثنائية بين مصر والولايات المتحدة بالشروط التى تضمنتها لتمر دون اثارة رد فعل سلبى لدى المسؤولين بالخارجية المصرية ولدى الصحفيين المصريين المتصلين بمجلس قيادة الثورة حيث وجدوا فيها ما يثير القلق لاحتوائها على نصوص تؤدى إلى ربط مصر ربطا واضحا بتحالف مع الولايات المتحدة كما تسمح بوجود بعثة عسكرية اميريكية فى مصر(٢).

ويروى (ويلبور ايفلاند) فى كتابه «حبال الرمال» أن كافرى قابل محمود فوزى الذى ابلغه أنه بعد دراسة متأنية فإن مصر قررت ألا تطلب معونةعسكرية من الولايات المتحدة وكانت إجابة كافرى أن ذلك يعنى أن الولايات المتحدة قد اعفيت من الألتزام بتزويد مصر بمعونة عسكرية(٣).

1- Annex A, Confidential, secret security information, illustrative M.D.A. bilateral aid file on military assistance 1954

2- Eveland, op. cit., pp. 102-104

(٣) تقرير السفارة الأميريكية فى القاهرة عن ردود الفعل لدى الخارجية المصرية تجاه الشروط المقدمة فى نموذج الاتفاقية الثنائية ـ انظر:

Foreign service desp. no. 313, august 24, 1954 fromm Amembassy cairo, file no. 500, U.S economic aid to Egypt sub. evidence of Egyptian concerns over texts proposed and agreements

وتعزز رواية (ايفلاند) بأن مصر بالفعل قد تخلت عن فكرة الحصول على معونة اميريكية عسكرية واقتصادية لرفضها التوقيع على اتفاقية ثنائية، تلك البرقية التى بعث بها كافرى فى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ ينقل فيها «أن الحكومة المصرية انتهت إلى أنها لا تستطيع توقيع الاتفاق الخاص بالمعونة، ولذلك فإنها سوف تتخلى عن فكرة الحصول على معونة المنحة العسكرية من الولايات المتحدة فى الوقت الراهن»(١).

وكان تعقيب كافرى على هذه النتيجة التى تمثل نهاية مرحلة هامة من السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ، ـ ان لهذا القرار آثارة السلبية الواضحة الضارة بالولايات المتحدة لرفض مصر التوقيع على اتفاقية المعونة وان خصوم الولايات المتحدة فى مصر سوف يستغلونها كتعبير عن فشل العلاقة المصرية الأميريكية.

وقد تأكد موقف الحكومة المصرية مرة ثانية فى حديث على صبرى مع كافرى الذى أكد فيه ان قرار مصر يرجع (لاسباب سياسية محلية) وإن كان ليس بدافع أى تغيير فى نوايا مصر تجاه الولايات المتحدة وأكد أن عبد الناصر يهتم اهتماما مؤكدا بضرورة المعونة العسكرية على أساس السداد ولكن دون قبول اتفاق (شديد الوطأة)(٢).

ويطرح (ايفلاند) ـ انه برغم هذا الموقف المعلن من الحكومة المصرية ـ فقد كانت «المخابرات المركزية» تعد ترتيبا سريا لتقديم معونة عسكرية لمصر عن طريق مفاوضات مباشرة بين ممثليها فى مصر وعبد الناصر وذلك برغم موقف وزارة الدفاع المعارض لهذه الإتفاقيات السرية، وأن المخابرات المركزية قد قررت إيفاد ضابطين لمصر لهذه المهمة السرية هما «ايفالاند» ـ مؤلف الكتاب ـ والكولونيل الآن جيرهارت» Alan Gerhardt، وكان من رأى ايفلاند عدم اثارة موضوع الأحلاف العسكرية مع عبد الناصر، وإن كان لم يمانع فى استطلاع رأى عبد الناصر فى قبول مجموعة استشارية عسكرية اميريكية وبالتالى تتوافر لمصر شروط الأهلية لتلقى المعونة العسكرية.

ويرجح الباحث صحة هذه الرواية لأنه بمجرد أن أثار الضابط «ايفلاند» و«جيرهارت» موضوع ايفاد بعثة عسكرية استشارية أميريكية لعبد الناصر كان رد فعل عبد الناصر سلبيا، وان عبد الناصر قد استشف ـ كما يروى ايفلاند ـ تردد الخارجية الأميريكية لتنفيذ التزام ايزنهاور لتقديم معونة عسكرية لمصر(٣).

---

(١) برقية كافرى عن تخلى مصر عن طلب المعونة العسكرية الأميريكية ـ انظر

Secret telegram sent to secretary of state, washington from Cairo, no 275 August 31, 1954.

(٢) مقابلة على صبرى مع كافرى فى نفس اليوم ٣١ اغسطس حول تبرير موقف مصر من رفض شروط المعونة ـ انظر

Telegram sent to secretary of state, from Cairo, Augst 31, 1954, secret no 278 file no 500, U.S. military assistance to Egypt.

3 - Eveland, op. cit, p. 105.

العامل الاسرائيلى وراء تحلل الولايات المتحدة من وعودها بمعونة مصر:

والحقيقة ان الشروط التى فرضتها الولايات المتحدة لقيود معونتها العسكرية لمصر وحدها لم تكن هى السبب الوحيد لتحللها من التزاماتها، أو بالأحرى لم يكن رفض مصر أو تخليها عن فكرة المعونة هى السبب الوحيد فى سحب الولايات المتحدة لتعهداتها المقدمة منذ عام ١٩٥٣ فقد كان العامل الإسرائيلى بدوره يفعل فعله فى الضغط على الإدارة الأميريكية لحجب المعونة العسكرية عن مصر، فقد نقل دالاس إلى ايزنهاور مدى فزع الحكومة الإسرائيلية والسفير الإسرائيلى من جراء تعاظم قوة الدول العربية - كما وصفها أبا ايبان السفير الإسرائيلى فى واشنطن - خاصة بعد إنتقال قاعدة القناة إلى مصر واعداد برنامج المساعدة العسكرية الاميريكية لمصر. وبذلك يمكن القول ان العامل الإسرائيلى بدأ يتدخل فى هذه المرحلة من تطور السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر للتأثير سلبيا فى هذا الاتجاه بطلب معونة عسكرية لاسرائيل بدعوى أن القوى المعادية المحيطة لاسرائيل (مصر) تلقى الدعم من الولايات المتحدة[١]، ومع ان الإدارة الأميريكية كانت تحاول الاحتفاظ لنفسها بحرية الحركة والقرار فى موضوع تسليح الجيش المصرى فى ضوء المصالح الكلية للولايات المتحدة فإن تأثير العامل الإسرائيلى على القرار الأميريكى النهائى يوضح ان هناك صعوبة حقيقية تواجه الولايات المتحدة فى تعاملها مع مصر فى هذه الفترة الدقيقة من علاقاتهما، كما تشير ربما أكثر من أى شىء أخر بنوع المأزق والاختبارات التى تواجهها الدبلوماسية الاميريكية مع مصر بعد أن كانت قد حققت ما كانت تتطلع اليه من مكانة بدورها النشط والمؤثر فى التوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى حول السودان عام ١٩٥٣ ثم حول قاعدة السويس عام ١٩٥٤ ثم واجهت بعد ذلك ضغوطا بريطانية لتأجيل المعونة، ثم ضغوط إسرائيلية لتغل يدها عن تنفيذ وعد قطعته على نفسها بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر.

لقد واجهت السياسة الخارجية الأميريكية فى اعقاب اتفاقية القناه موقفين او تطورين اثرا تأثيرا حاسما على برامج وخطط المعونة العسكرية لمصر، أول هذين التطورين: قرار الحكومة المصرية تأجيل او صرف النظر عن مطلب المعونة العسكرية الأميريكية، وثانى هذين التطورين العامل الإسرائيلى الذى تمثل فى ضغوط الحكومة الإسرائيلية - فى ظل المماطلة الأميريكية من ناحية وبسبب قسوة الشروط من ناحية اخرى - على واشنطن بعد اتفاقية القاعدة وبدء تنفيذ برامج المعونة العسكرية وقد استغلت فى ذلك مشكلة قديمة هى اغلاق مصر لقناة السويس فى وجه الملاحة للسفن الإسرائيلية[٢].

---

(١) حديث دالاس مع ايزنهاور فى ٧ اغسطس ١٩٥٤ حول مقابلة ابا ايبان مع دالاس واعرابه عن قلقه من المساعدة العسكرية الاميريكية لمصر خاصة بعد انسحاب القوات البريطانية - انظر

1959 white House Memo Dept. of state, the secretary, August, 7, 1954 Memo of conversation with the president , J.F.D. papers 1952 - Series Box (1) Meetings with the president 1954.

وراجع رد الفعل الاسرائيلى والصهيونى داخل الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية قاعدة القناة فى الفصل الخاص بذلك.

(٢) فى موضوع الضغوط الإسرائيلية على الإدارة الأميريكية بعد توقيع اتفاق القناة، انظر مذكرة الخارجية الأميريكية

Office Memo, Confidential, U.S. govt. sept 7, 1954, To Murphy from MR Hart re: U.S. military aid programs for Arab states & U.K. the suez blockade problem. 774.56/ 754

والتقدير أن هذه النقطة الأخيرة بصفة خاصة وان لم ترتبط ارتباطا مباشرا بالقرار الأميريكى بسحب التعهد بتقديم المعونة العسكرية ، لكنه كان وثيق الصلة برد فعل اسرائيل والمجموعات اليهودية الأميريكية تجاه المضامين والدلالات السياسية لتوقيع اتفاقية قاعدة القناة لجلاء القوات البريطانية، وتولى مصر السيطرة على القناة، بحث الولايات المتحدة باقناع مصر تغيير موقفها من اغلاق الملاحة أمام سفن اسرائيل فى قناة السويس* ، ونستنتج من مذكرة الخارجية الأميريكية أن عناصر أميريكية يهودية قد أثارت هذا الموضوع مع المسئولين فى الخارجية الأميريكية (روبرت مورفى فى ٢٤ اغسطس ١٩٥٤) الذى اعدت له هذه المذكرة.

وتلخص هذه المذكرة أن السياسة الخارجية الأميريكية تجاه تسليح مصر فى أعقاب اتفاقية القاعدة بدأت تواجه الاتجاهات الحقيقية لمصر فى مجالين:

أولا: رفض مصر لشروط المعونة وقرارها تأجيل طلب المعونة حتى تتجنب تقديم ضمانات أو تأكيدات سياسية والتزامات عسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ودول العالم الحر الأخرى فى التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.

ثانيا: إصرار مصر على استمرار اغلاق القناة فى وجه السفن الإسرائيلية بعد توقيع رؤوس موضوعات اتفاقية قاعدة القناة فى يوليو ١٩٥٤ فى الوقت الذى ترى الخارجية الأميريكية أن نصوص الاتفاق تقول بأن الشركة البحرية للسويس والتى هى جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائى ذو اهمية دولية اقتصادية وتجارية واستراتيجية، وان الاتفاق يعبر عن تصميم الطرفين على التمسك باتفاقية ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى القناة.

وكلا الموضوعين، فى تقدير الباحث، الامتناع عن تقديم ضمانات أو تأكيدات سياسية خاصة بالمعونة الأمريكية العسكرية لمصر، ثم استمرار إغلاق قناة السويس فى وجه السفن الإسرائيلية، كان دافعا لمراجعة الخارجية الاميريكية لموافقها من مصر، خاصة وان العامل الاسرائيلى بدأ يمارس ضغوطه بعدما لمس من الدور الأميريكى النشط فى التوصل لاتفاقية القناة وبدء مرحلة جديدة من التعاون المصرى الأميريكى بالأضافة إلى مخاوفه من تولى مصر للسيطرة الكاملة على قاعدة قناة السويس بعد استكمال انسحاب القوات البريطانية منها.

لقد عكست الشروط الأميريكية المرتبطة بالمعونة العسكرية لمصر ضغوطا إسرائيلية لضمان ما وصفته بالاستخدام المشروع للاسلحة عن طريق استقبال بعثة عسكرية أمريكية فى مصر لتتبين بنفسها، «فالاستخدام المشروع للأسلحة والتاكد من عدم وجود نوايا عدوانية ضد إسرائيل لدى مصر بقبول بعثة أميريكية هى اشتراطات الولايات المتحدة لتقديم معونة عسكرية اميريكية لمصر، وهى اشتراطات رفضتها مصر، لكنها اشتراطات كانت تمثل فى الواقع حجر عثرة امام قبول مصر لهذه المعونة العسكرية الأميريكية التى سوف

(*) راجع تفاصيل الموقف الاميريكى من موضوع الاجراءات المصرية لاغلاق القناة أمام الملاحة من والى اسرائيل فى الفصل الخاص بالدور الأميريكى فى تسوية النزاع المصرى الاسرائيلى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

تختتم فصولها برفض مصر رسميا للمعونة ووضع السياسة الأمريكية نحو مصر منذ نهاية عام ١٩٥٤ على بداية طريق الافتراق ثم التصادم مع السياسة الخارجية الأميريكية[١].

خامسا : تحليل دوافع وآثار الموقف الأميريكى بعد توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس ١٩٥٤:

لقد كان رفض مصر لشروط المعونة العسكرية الأميريكية يحمل من الدلالات السياسية الكثيرة بالنسبة لمستقبل السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى اعقاب عامين من الآمال التى كان يعلقها كل من الجانبين على الآخر، فالضباط المصريون كانوا يتطلعون دائما إلى دعم قدرات الجيش المصرى باسلحة أميريكية، والخارجية الأميريكية كانت تعلق الاستجابة لهذا الطلب بالتوصل إلى تسوية للنزاع المصرى الانجليزى، فلما تحقق لها هذا الهدف، علقت الاستجابة على طلب مصر مرة ثانية على اسهام مصر فى التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط من خلال قبول شروط المعونة العسكرية الأميريكية التى رفضتها مصر.

لقد كان هذا الرفض المصرى للشروط الأميريكية، يمثل فى تقديرنا ـ مرحلة جديدة من السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر تتسم بالاختلاف والتناقض والافتراق. حتى أن مجلس الأمن القومى الأميريكى شكل مجموعة عمل خاصة لدراسة المشكلة من كل جوانبها ونتائجها فى آخر ديسمبر ١٩٥٤ [٢] انتهى فيها إلى :

«أن الولايات المتحدة ومصر وقعت إتفاقية معونة عسكرية تسدد مصر ثمنها فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ من حق مصر أن تشترى بموجبها معدات عسكرية من الولايات المتحدة. وقد بعث الرئيس ايزنهاور برسالة إلى اللواء نجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣ يقول فيها «إنه سوف يقدم تأكيدات حاسمة لتزويد مصر بمنحة معونة عسكرية واقتصادية فى الوقت الذى يتم فيه توقيع اتفاق مبدئى حول قاعدة السويس».

وبعد تسوية مسألة قاعدة السويس، لم يتم الإتفاق على تقديم معونة عسكرية وإن كان اتجاه الولايات المتحدة يكشف عن حرصها على إبرام اتفاق تستفيد منه مصر لمساندة حكم عبد الناصر من ناحية ولمواجهة النقد الذى ظهر بعد إبرام اتفاق السويس من ناحية أخرى[٣].

وتنفيذا لتعهد الولايات المتحدة بتقديم معونة عسكرية زار كافرى محمود فوزى وزير الخارجية بهدف مناقشة الموضوع حيث قدم له مشروع اتفاقية بتحديد الشروط المطلوب توافرها للحصول على منحة عسكرية واقتصادية[٤] وقدم عرضا بتزويد مصر بأسلحة بملايين الدولارات إذا وقعت مصر اتفاقات للامن

---

(١) انظر تفاصيل الشروط العسكرية المرتبطة بالمعونة الأميريكية لمصر خاصة موضوع ابعاد البعثة العسكرية الأميريكية لمصر لضمان الاستخدام المشروع للاسلحة وعدم وجود نوايا عدوانية ضد اسرائيل، حديث الملحق الجوى المصرى فى واشنطن (العقيد حسين خيرى) مع مسؤول بالخارجية الأميريكية :
Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, Oct. 12.1954, Sub, possible U. S. military aid to Egypt. 774.58/19-254.

2- Top secret, office Memo U. S. govt, Dec. 21, 1954 to NE MR Jernegan, from NE MR. Dorsey, Sub, Consideration of grant military assistance to Egypt 774.5/MAP/ 12-254.

(٣) انظر جلسات الاستماع فى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بالكونجرس ١٩٥٧ :
President's proposal on the Middle East, Hearings before the Committee on foregn relations and the Committee on armed services U. S. Senate 85th Cong. 1st session on S. J. R. 1919 H. J. R. 117 Washington, 1957 II p. 663.

4 - New York Times, August 3, 1954 p. 1.

المتبادل[١] ولم يكن هذا عرضا خاصا محددا بل مجرد عرض للتفاوض حول اتفاق لمعونة على سبيل المنحة[٢] وأعلنت وزارة الخارجية الأميريكية أنها على استعداد لتنفيذ التعهدات بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر[٣].

وكانت الشروط التى حددتها الولايات المتحدية لتقديم المعونة العسكرية بالغة الأهمية، وحين بحث كافرى وعبد الناصر هذا الموضوع لأول مرة فى ٢ أغسطس ١٩٥٤ قدم الوثائق التى تحدد الشروط الواجب توافرها لأهلية الحصول على هذه المعونة [٤] والموافقة على بعض الشروط المختلفة الأخرى [٥].

ومع أنه ليس هنالك شرط صريح محدد بأنه قد يطلب من مصر الانضمام إلى أى حلف إقليمى كشرط لتلقى أى معونة عسكرية [٦]، فإن جوهر الشروط المفروضة على منح المعونة كان يعنى الانحياز للغرب والتحالف معه [٧]، وكان أكثر الشروط إزعاجا لمصر هو ما يتطلبه قانون الأمن المتبادل من قبول البعثة العسكرية، وقد قال عبد الناصر «إن استقبال بعثة أميريكية هنا تعنى السيطرة الاجنبية، إننا لم نطرد البعثة البريطانية لإحلال بعثة أميريكية محلها [٨]».

ولذلك لم تكن مفاجأة أن يبلغ محمود فوزى وزير الخارجية كافرى بقرار مصر صرف النظر بصفة مؤقتة عن طلب المعونة لاعتبارات داخلية، وقد أكد عبد الناصر أكثر من مرة فى اجتماعات عديدة بينه وبين السفارة الأميريكية فى ٢٩ سبتمبر، و ٦أكتوبر ونهاية نوفمبر ١٩٥٤ أن اتفاقية برامج المعونة العسكرية غير مقبولة بشروط الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بسبب الموقف الداخلى فى مصر، وإن أشار إلى حرص مصر على المعونة الأميريكية ولكن دون اتفاقية [٩]، فعبد الناصر أصر على رفض المعونة أو لنقل كان على استعداد لقبولها دون توقيع اتفاق إلا أنه فى المقابل فقد أوضحت البعثة العسكرية الأميريكية (غير الرسمية التى عقدت مفاوضات مطولة فى نهاية نوفمبر مع عبد الناصر) أنه من المستحيل استثناء مصر لكن عبد الناصر ظل على موقفه.

وانتهت مجموعة العمل فى مجلس الأمن القومى الأميريكى بالتقديرات والتوصيات التالية حول المعونة العسكرية الأميريكية لمصر:

ـ تم الاتفاق بين البعثة العسكرية الأميريكية التى أجرت مفاوضات مع عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٥٤، وبين السفير الأميريكى فى القاهرة كافرى على اعتبار أن عرض الحكومة الأميريكية تقديم المعونة العسكرية

1- Senate Hearings op. cit. II p. 730.

(٢) بيان السفير السابق فى مصر بايرود امام الكونجرس : Ibid p. 756

(3) Stebbins, Richard, The United States in World affairs 1954 (N. Y. Harpers Brothers) 1955 p. 342.

(٤) تضمنت هذه الشروط، كما سبقت الاشارة ضرورة موافقة مصر على قصر استخدام الاسلحة على اغراض الأمن الداخلى فقط والدفاع عن النفس والدفاع الاقليمى، وقبول تعيين أو تخصيص عدد من افراد القوات المسلحة أو افراد آخرين من وزارة الدفاع (بعثة استشارية) بهدف وحيد هو المساعدة بصفة استشارية أو لأداء مهام أخرى ذات طبيعة غير قتالية - انظر:

U. S. treaties and other international agreements V par II, 1955,p.2499.

وكانت العراق قد قبلت مثل هذه البعثة فى ابريل ١٩٥٤

(٥) انظر النص الكامل لقانون الأمن المتبادل: Mutual security Act - U. S. statutes at larges, 1955, LXVII, part I pp. ٦٦٥ لعام ١٩٥٤ ـ القانون العام 832-864.

6 - Goold, Adams, R. The time of power, A reappraisal of John Foster Dulles (London 1962). p. 203.

7- Wynn, Wilton. Nasser of Egypt, the Search for dignity (Cambridge Arlington Books,)1955 p. 70.

8- Interview with prime ministrs of Egypt and Israel, U. S. news and world Report Sept. 3, 1954 pp. 48 - 49

(٩) مذكرة مجلس الأمن القومى فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٤، المصدر السابق .

على مصر، ثم رفض عبد الناصر لهذه المعونة تنفيذا من جانب الحكومة الأميريكية لتعهد الرئيس ايزنهاور فى ١٥ يوليو ١٩٥٣.

ـ أن الرئيس ايزنهاور بذلك يكون قد وفى بتعهده فيما يتصل بتوقيع اتفاقية المعونة الإقتصادية الخاصة بمنحة المعونة الاقتصادية ، وكذلك فيما يتصل بمنحة المعونة العسكرية بتقديم العرض الذى ظل مفتوحا لمدة معقولة ثم انتهى برفض عبد الناصر لهذا العرض.

ـ وتوصى مجموعة العمل فى مجلس الأمن القومى بأن أى طلب فى المستقبل لمعونة عسكرية يجب أن يدرس فى ضوء الخصائص المميزة وخاصة المزايا السياسية والعسكرية التى قد تعود على الولايات المتحدة دون أن تأخذ فى الاعتبار رسالة الرئيس ايزنهاور إلى نجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣[١].

وبهذه التوصية السياسية الهامة لمجلس الأمن القومى الأميريكى، يستخلص أن الحكومة الأميريكية قد تحللت منذ ديسمبر ١٩٥٤ من تعهدها بتقديم المعونة لمصر وهو التعهد الذى التزم به ايزنهاور منذ يوليو ١٩٥٣ واعتبرت رفض مصر لتوقيع الاتفاق الخاص بالمعونة مبررا لهذا التحلل.

والقراءة التحليلية الناقدة لتقديرات (مجموعة العمل) هذه فى «مجلس الأمن القومى الأميريكى» تلقى أضواء كاشفة على جوهر سياسة الولايات المتحدة تجاه تسليح مصر فى أواخر عام ١٩٥٤ وهى أن تقديم المعونة العسكرية لمصر إنما يرتبط بالمزايا السياسية والعسكرية التى يمكن أن تعود على الولايات المتحدة دون أى إشارة لتعهد من إيزنهاور بتسليح مصر.

ولم يكن الإرتباط بين توقيع إتفاقية قاعدة قناة السويس وبين تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر ارتباطا حقيقيا فى الواقع كما ظلت تؤكد وتكرر السياسة الخارجية الأميريكية للقادة المصريين، إذ أنه بمجرد توقيع هذا الإتفاق وبتأثير أميريكى مباشر وبدور أميريكى مؤثر فى المفاوضات وفى صياغة بنود الاتفاق، وفى تقديم تنازلات هامة، بمجرد توقيع هذا الاتفاق، قدمت شروطاً للمعونة، ولم يكن أمام القيادة فى مصر إلا أن ترفضها، فتعلن الخارجية الأميريكية أنها بذلك تكون قد وفت بتعهدها وتتحلل من الوعود التى بذلتها مما أدى إلى فشل المفاوضات لأصرار الولايات المتحدة على ربط تسليح مصر باتفاقية خاصة رفضتها من حيث المبدأ.

والخلاصة أن رفض عبد الناصر للشروط الأميريكية بتوقيع اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة من ناحية، وإصرار البعثة الأميريكية العسكرية والسفير الأميريكى على هذه الشروط تمثل ـ فى تقديرنا ـ نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة تعكس الافتراق الحقيقى بين السياستين الأميريكية والمصرية فى نهاية عام ١٩٥٤ بعد عامين من التشاور والتنسيق بعد الدور النشيط والمؤثر الذى لعبته الدبلوماسية الأميريكية فى مفاوضات تسوية النزاع المصرى الإنجليزى. إلا أنه حينما حانت لحظة الوفاء بالتعهدات الأميريكية واجهت مصر الشروط التى لم تستطع قبولها.

ونقدر أن هذه المرحلة فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر تمثل نقطة تحول هامة جوهرها اصرار مصر على الحفاظ على استقلالها، وإصرار الولايات المتحدة على ربط معونة مصر عسكريا باطار مصالحها الاستراتيجية والأمنية فى الشرق الأوسط، وكانت قضية تسليح الجيش المصرى هى المحك الصعب الذى كشف عن هذه المواقف المتعارضة .

---

(١) نفس المصدر .